



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية في
المؤسسة الاقتصادية
"دراسة حالة مؤسسة بسكرية للآجر SARL (المنطقة الصناعية بسكرة)"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د. عباسي صابر

من اعداد الطلبة:

❖ العلامي محمد الأشرف

❖ قسوم سيف الإسلام

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر. أ	شناي عبد الكريم
بسكرة	مقررا	أستاذ محاضر. ب	عباسي صابر
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر. أ	بوروية إلهام

الموسم الجامعي: 2021/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية في
المؤسسة الاقتصادية
"دراسة حالة مؤسسة بسكرية للآجر SARL (المنطقة الصناعية بسكرة)"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د. عباسي صابر

من اعداد الطلبة:

❖ العلامي محمد الأشرف

❖ قسوم سيف الإسلام

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر. أ	شناي عبد الكريم
بسكرة	مقرا	أستاذ محاضر. ب	عباسي صابر
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر. أ	بوروية إلهام

الموسم الجامعي: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل}

فالحمد والشكر لله أولاً وأخيراً

نشكر كل من العائلتين الكريمتين وجميع أفراد أسرتنا على دعمهم المتواصل

والى من يقول فيهم الشاعر:

"تم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا"

نتقدم بأرقى وأسمى عبارات الشكر للأستاذ الكريم "عباسي طاهر" على كافة التوجيهات

والنصائح التي أفادنا بها في هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى مدير مؤسسة "بسكوية" للأجر على قبولنا وعمل

المؤسسة وخاصة رئيس مصلحة المحاسبة والمالية على حسن الاستقبال

ورئيس مصلحة التجارة وتقديم المعلومات والمساعدات اللازمة وكل

من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

الهدايا

باسم الله

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك
ولعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على نبينا محمد نبي
الرحمة صلى الله عليه وسلم

نهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع إلى من قال
في شأنهما الله عز وجل:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

إلى كل أفراد العائلتين والأقارب والأحباب، إلى كل من
ساعدنا في هذا العمل، حفظهم الله وبارك في أعمارهم

نهدي هذا العمل إلى كل هؤلاء راجين من الله تعالى
أن يتقبل منا ثمرة هذا العمل وجهودنا في سبيل طلب العلم

ملخص الدراسة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية مصدرا رئيسيا للمعلومات في المؤسسة، حيث تعتمد عليه الإدارة في توفير المعلومات اللازمة وفي الوقت المحدد، لذا تسعى كل المؤسسات من أجل تطوير هذا النظام وتحديثه باستمرار من خلال تكنولوجيا المعلومات التي توفر الدقة والسرعة في العمل، لكن في المقابل فان هذا التطور يحمل في طياته العديد من المخاطر الهامة.

لذا تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ومواجهة الصعوبات والمخاطر. بالإضافة إلى تعزيز مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ودورها أيضا في اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش من الناحية النظرية ومن خلال دراسة حالة مؤسسة "بسكرية للأجر" لواقع التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، نظام المعلومات المحاسبية، الجودة.

Abstract :

The accounting information system is considered a major source of information in the organization, where the management relies on it to provide the necessary information at the specified time, so all institutions strive to develop and update this system constantly through information technology that provides accuracy and speed in work, but in return, this development It carries with it many important risks.

Therefore, this study aims mainly at knowing the role of internal audit in improving the quality and effectiveness of the accounting information system in the economic institution and facing the difficulties and risks.

In addition to enhancing the credibility of the outputs of the accounting information system and its role also in discovering errors and frauds in theory and through a case study of the "Biskria Pottery" institution of the reality of internal auditing and the accounting information system in the institution.

Keywords: Audit, Internal audit, accounting information system, Quality

فهرس المحتويات

شكر وعرفان -----

اهداء -----

ملخص الدراسة -----

فهرس المحتويات -----

قائمة الاشكال -----

قائمة الجداول -----

قائمة المختصرات -----

قائمة الملاحق -----

مقدمة ----- ب

7----- الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية-

8----- تمهيد:

9----- المبحث الأول: إطار نظري حول التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية-

9----- المطلب الأول: مفهوم التدقيق

12----- المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومبادئه:

16----- المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي-

18----- المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي

24----- المبحث الثاني: إطار نظري حول نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية-

24----- المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية ومكانته في المؤسسة الاقتصادية

فهرس المحتويات

- المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية وعناصرها ----- 26
- المطلب الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية ----- 32
- المطلب الرابع: مميزات نظام المعلومات المحاسبية وأهمية تصميمه في المؤسسة الاقتصادية ----- 33
- المبحث الثالث: تأثير التدقيق الداخلي على جودة نظام المعلومات المحاسبية ----- 35
- المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبية ----- 36
- المطلب الثاني: ضمان جودة المعلومات المحاسبية ----- 39
- المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية ----- 43
- خلاصة الفصل ----- 46
- الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مؤسسة بسكرية للآجر SARL"المنطقة
الصناعية بسكرة"----- 47
- تمهيد: ----- 48
- المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ----- 49
- المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها ----- 49
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهام المستويات الوظيفية ----- 50
- المطلب الثالث: التشخيص المالي للمؤسسة----- 57
- المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة "بسكرية" ----- 59
- المطلب الأول: واقع التدقيق الداخلي للمؤسسة----- 59
- المطلب الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة ----- 62
- المبحث الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بجودة نظام المعلومات المحاسبية ----- 67
- المطلب الأول: علاقة التدقيق الداخلي بتنظيم الوثائق ----- 67
- المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي باستعمال التكنولوجيا ----- 67

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بمخاطر المعلومة ----- 70

74----- خلاصة الفصل

76----- خاتمة

78----- قائمة المراجع

81----- قائمة الملاحق

قائمة الاشكال

- شكل رقم (1): عملية التدقيق الداخلي 12
- شكل رقم (2): مكانة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة 26
- شكل رقم (3): مكونات نظام المعلومات المحاسبية 30
- شكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة 51
- شكل رقم (5): سير عملية انتاج الاجر 53
- شكل رقم (6): عمل مصلحة التقنية والإنتاج 54
- شكل رقم (7): تطور رقم الأعمال مؤسسة "بسكوية" 59
- شكل رقم (8): عملية التدقيق الداخلي 61

قائمة الجداول

58 جدول (1) الأعمال السنوي للثلاث سنوات الأخيرة

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
SARL	Société A Responsabilité Limitée	شركة ذات مسؤولية محدودة
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
ISA	International Standards of Auditing	المعايير الدولية للتدقيق
ASQ	American Society for Quality	الجمعية الأمريكية للجودة
AIS	Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة العالمية للمعايير

قائمة الملاحق

- 81 ملحق رقم (1): البطاقة التقنية لمؤسسة "بسكرية"
- 82 ملحق رقم (2): فاتورة شراء مواد أولية (رقم 0011185)
- 83 ملحق رقم (3): برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPTA"
- 83 ملحق رقم (4): واجهة برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPTA"
- 84 ملحق رقم (5): برنامج تسيير الأجرور "PC PAIE"

مقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من الأحداث والتحديات الجديدة نتيجة ما يشهده عالم أعمالها من تطور سريع وعميق في مجالات عدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة، ليس بالضرورة لتحقيق تقدمها وازدهارها استمراريتها. وان صلب هذا التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات غالبا ما يكون حفاظا على بقائها واستغالها على سايريه من تغير في المفاهيم، وظهور موارد جديدة أصبح لزاما على المؤسسة التحكم فيها وأحسن وجه لتحقيق رقيها، وعلى رأسها مورد المعلومات الذي يعتبر استراتيجيا في عملية تسيير المؤسسة، ما أنه يتطلب فعالية وكفاءة في التعامل معه لا تتحقق إلا بتوفر تكامل وتجانس بين جميع مستويات المؤسسة وبين كل أنظمتها الوظيفية.

تتكون المؤسسة من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام وذلك من خلال ضمان فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت وبالشكل المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى، بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. ومن أهم وأقدم هذه الأنظمة الوظيفية نجد نظام المعلومات الحاسوبية الذي يتميز بموقع متميز في المؤسسة يظهر من علاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى ومنها مصدر لمدخلاته والتي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرين في اتخاذ العديد من القرارات.

حيث تعتبر نظم المعلومات الحاسوبية والتقنيات المرتبطة بتحليل وتصميم ومعالجة هذه النظم ثورة القرن الحادي والعشرون، فقد أصبح العالم ككل يعيش عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي. ونظرا لكبر حجم المهام والمسؤوليات الملقاة على المدقق الداخلي، كان عليه البحث عن وسيلة تساعد في تحقيق تلك الأهداف بكفاءة وفعالية، ومن هاته الوسائل نظم المعلومات في المؤسسة بصفة عامة ونظام المعلومات الحاسوبية بصفة خاصة.

كما يعتر التدقيق الداخلي المرآة العاكسة لحقيقة البيانات الحاسوبية المختلفة، فهو يعد من أهم الاجراءات الي تقوم بها المؤسسة للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من خلال نظام المعلومات الحاسبي، وبرمجة نظم معلومات الحاسوبية مساندة للعصر وتستجيب لمتطلبات المؤسسة مستقبليا وخاضعة مراقبة المدقق الداخلي أصبحت المعلومات تتميز بسهولة وسرعتها مما ينتج عنه حماية أصول المؤسسة والتقليل من وقوع الأخطاء والمعوقات لدى المدقق الداخلي لها. لذا بات من الضروري إعطاء المزيد من الاهتمام لنظام المعلومات الحاسبي لما له من أثر كبير على تطور الحاسبة والأنظمة المتعلقة بها بما في ذلك التدقيق الداخلي، والذي نشأت أمامه تحديات كبيرة لكيفية التعامل ومواكبة الأنظمة الإلكترونية الحديثة.

طرح الإشكالية والأسئلة البحثية:

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات الحاسوبية بالمؤسسة الاقتصادية "بسكرية للأجر SARL"؟

الأسئلة البحثية:

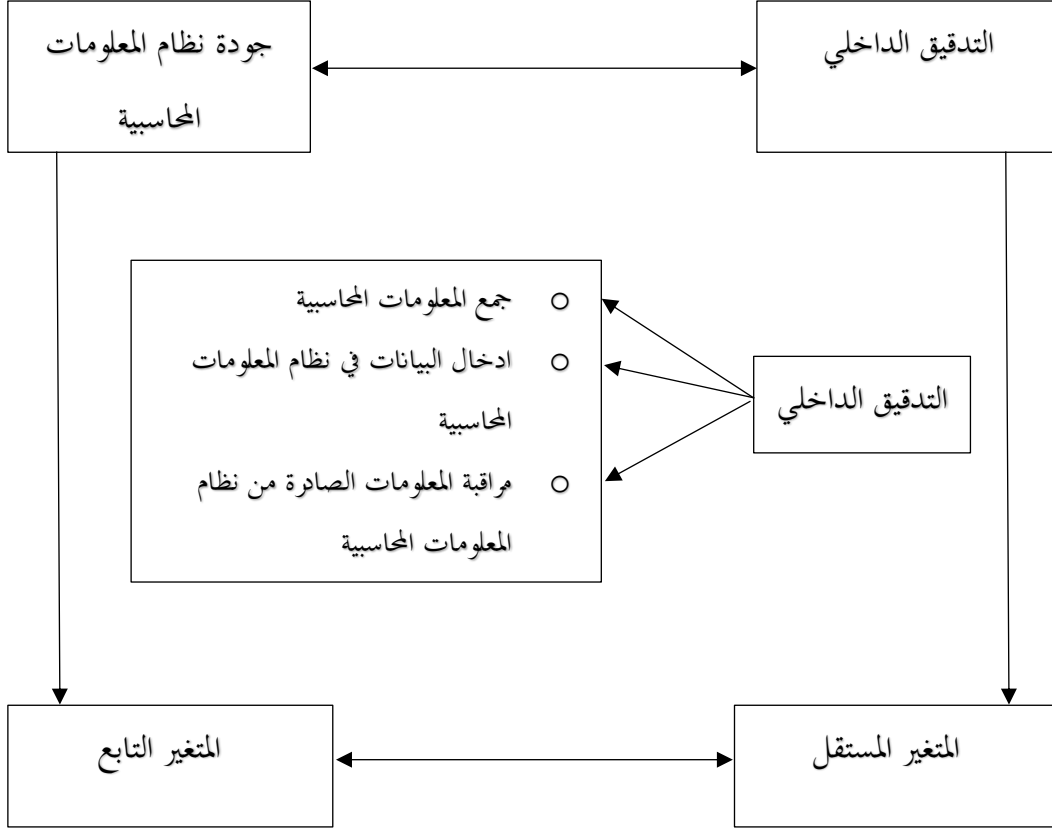
من خلال هذه الإشكالية وللإجابة عنها تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- ماذا نعني بالتدقيق، وما هو التدقيق الداخلي؟
- ماهي أهداف التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، وأهم معاييرها؟
- فيما تتمثل جودة نظام المعلومات المحاسبي، وما هي علاقته بالتدقيق الداخلي؟

الدراسات السابقة:

- عباسة شهرة، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي-دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي وفي المؤسسة محل الدراسة.
- دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالوادى، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي.
هدفت هذه الدراسة الى تقديم إطار نظري حول نظام المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية وعلى مدى مساهمة الدور الذي تقوم به نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، حيث تناولت هذه الدراسة دور أنظمة الرقابة الداخلية والتعرض لأهم الأسس العلمية التي من المفروض أن يستند إليها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية.
- عمارة عبد الرؤوف، دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان بسكرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق محاسبي.
هدفت هذه الدراسة الى ابراز الإطار نظري حول نظام المعلومات المحاسبية وتوضيح مكانة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، وإبراز دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، كما ركز الباحث على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبية في ضمان الثقة والدقة في المعلومات وتعزيز مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.
- علون محمد لمن، (2016) دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور استخدام نظام المعلومات المحاسبية في تحسين وتفعيل التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، والاستعانة بمنهج دراسة حالة للمؤسسة محل الدراسة، أما فيما يتعلق بالأدوات الميدانية فقد تم اعتماد المقابلة، القوائم الاستقصائية وتحليل مختلف الوثائق والبيانات الخاصة بالمؤسسة.

لقد قمنا بصياغة نموذج تصوري مبسط، من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، من خلال مخطط مختصر يوضح متغيرات الدراسة، المتغير المستقل وهو التدقيق الداخلي والمتغير التابع وهو نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الشكل التالي:



انطلاقاً من الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات التالية:

- يعتبر التدقيق الداخلي هاما في الحصول على معلومات صحيحة، موثوقة وخالية من الأخطاء.
- نظام المعلومات المحاسبية هو القاعدة الأساسية في تنظيم عمل مختلف الوظائف في المؤسسة الاقتصادية.
- تساهم عملية التدقيق الداخلي في تحسين و زيادة جودة نظام المعلومات المحاسبية.

التموضع الاستمولوجي ومنهج البحث:

التموضع الاستمولوجي:

مقدمة

تقوم هذه الدراسة على معالجة الإشكالية المطروحة التي تربط بين المتغيرين الاثنين، المتغير الأول المستقل الذي يتمثل في التدقيق الداخلي، والمتغير التابع الذي يتمثل في نظام المعلومات المحاسبية، بحيث تكون المعالجة باستخدام طرق كيفية، وإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وكذا بالاعتماد على النموذج الوضعي (الواقعي أو الوصفي) الذي سيمكننا من شرح إشكالية الدراسة والقيام بتحليل عناصرها واختبار فروضها وتلخيص نتائجها.

منهج البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المعتمدة، واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على دور التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من خلاله التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

تصميم البحث:

تم تصميم البحث وفق الأبعاد التالية:

- ❖ نوع الدراسة: دراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية.
- ❖ مدى تدخل الباحث: دراسة الأحداث كما هي دون تحيز وبكل موضوعية وحيادية.
- ❖ التخطيط للدراسة: مخططة (ميدانية).
- ❖ وحدة التحليل (مجمع الدراسة): مجتمع الدراسة يتكون من رئيس مصلحة المحاسبة ومدقق الحسابات الداخلي ورئيس مصلحة التجارة.
- ❖ المدى الزمني: 2022/2021.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان أكبر قدر من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبية، وهو ما يستلزم التعمق في دراسة النظام والإجراءات التي تتحكم في تسيير تبادل البيانات والمعلومات فيما بينها. بالإضافة إلى دور التدقيق الداخلي في تعزيز مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ودورها أيضا في اكتشاف الأخطاء وعملييات الغش.

أسباب اختيار الموضوع:

- بحكم التخصص محاسبة وتدقيق.

مقدمة

- قيمة وأهمية البحث في الأعمال الاقتصادية وما يواجهها من مخاطر.
- رغبة الباحثين في توسيع مجال المعرفة النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع.

أهداف الدراسة:

- الامام بالإطار النظري للتدقيق الداخلي والإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية.
- التعرف على مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في إضفاء المصدقية والموثوقية للمعلومة المحاسبية مما يجعل التدقيق الداخلي ذو كفاءة وفعالية.
- تبين دور النظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق الداخلي.

صعوبات الدراسة:

- عدم توفر إمكانية الوصول الى المعلومات الكافية والمراد تقديمها في الجانب التطبيقي والسرية التامة حول المعلومات الحساسة من بينها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة.
- نقص في المراجع المتخصصة مثل هذه المواضيع على مستوى المكتبة الجامعية.
- البداية المتأخرة في استئناف الدراسة لهذا البحث.

هيكل البحث:

من خلال طبيعة البحث وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث الى فصلين:

حيث سنتناول في الفصل الأول والموسوم ب "التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية"، والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث رئيسية تمثلت في المبحث الأول المتعلق بالإطار النظري حول جودة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، المبحث الثاني سنتكلم فيه عن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث فهو حول تأثير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية.

وفيما يخص الفصل الثاني المتعلق بدراسة حالة الذي يدرس فيه الجانب التطبيقي المتمثل في "التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مؤسسة عسكرية للآجر ولاية بسكرة" فقد تطرقنا فيه أيضا إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تم تقديم تعريف ونظرة عامة حول مؤسسة "بسكرية للآجر SARL" في المبحث الأول، ثم درسنا واقع التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة في المبحث الثاني، أما فيما يخص المبحث الثالث فتناولنا فيه علاقة التدقيق الداخلي بجودة نظام المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول

التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة

نظام المعلومات المحاسبية في

المؤسسة الاقتصادية

أحدثت التغيرات المهنية والاقتصادية والاجتماعية في مهنة التدقيق بصفة عامة والتدقيق الداخلي بصفة خاصة، تغيرات هامة وجذرية منذ ظهور أول ممارسة له الى غاية اليوم، كما أسهمت هذه التغيرات بشكل كبير في تطوير هذه الوظيفة، والتي تعتبر مهمة جدا في وقتنا الحالي في المؤسسة وضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها أداة إدارية يتم الاعتماد عليها في القيام بعملية الإدارة في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة والتأكد من جودة وسلامة سير نظام المعلومات المحاسبية.

إن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية هو تقديم صورة موثوقة، صحيحة ودقيقة للواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية، من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى ومساعدة الإدارة في حل المشكلات التي تواجهها، كما زاد الاهتمام بالأقسام المحاسبية والتي هي مصدر المعلومات الرئيسية زيادة للاهتمام بالمدقق والتدقيق من حيث التنظيم والكفاءة نظرا لكبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها الاقتصادية وكذا ممتلكاتها وعمليات الاندماج دافعا رئيسيا للاهتمام بوظيفة التدقيق التي أصبحت بمثابة الوجه العاكس لصدق المعلومات المحاسبية والمالية.

وعليه ومن خلال هذا الطرح تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: إطار نظري حول جودة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: تأثير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: إطار نظري حول التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

لقد أولت المنظمات المهنية اهتماما متزايدا برقابة الأداء المهني لوظيفة التدقيق الداخلي، لأهمية الخدمات التي يؤديها، لذا أصبح من الضروري تطوير أداء المدققين الداخليين للتحقق والارتقاء بجودة التدقيق الداخلي، من أجل مساعدة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها والعمل على تقديم تأكيد معقول بأن المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية تدار بفعالية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم على الصعيد الاقتصادي، مما أدى الى تطور كبير في مهنة التدقيق وتنوع تعاريفه من جهات حكومية الى مؤسسات أكاديمية، هذا ما جعله يتبوأ مكانة مهمة كأداة للتأكد من صحة القوائم المالية.

أولاً: مفهوم التدقيق

إن المفهوم العام لكلمة "تدقيق" هو فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكد من صحتها، وتعبير آخر فإن التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل.

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل الفحص (Examination) والتحقيق (Verification) والتقرير (Reporting).

ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع. أما التحقيق فيقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة. أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها في تقرير يقدم الى من يهيمه الأمر داخل المشروع وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق. (عبدالله، 2018، ص 11-13)

كما عرف (علوان، 2016، ص 03) التدقيق بمعناه المهني على أنه "اختبار تقني صارم مبني بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف ومدى احترام الواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة."

وعرف أيضا (لوجاني، 2020، ص 04) على أنه "النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير وإجراءات من أجل القيام بالفحص قصد التقييم ومعرفة مدى ملائمة، ودرجة ثقة، وسير جميع الأنشطة داخل المؤسسة وفقا لمعايير محددة لها."

من التعاريف السابقة يمكننا وضع تعريف خاص للتدقيق وهو ذلك النشاط الذي يتولى القيام به شخص مستقل ومحايدي يتمتع بكفاءة مهنية وعملية للتأكد من صحة مطابقة القوائم المالية للمؤسسة مع معايير التدقيق المتعارف عليها والمبادئ المحاسبية المعروفة والتأكد من عدالة نتائج الدورة المالية مع إعطاء رأي فني ومحايدي يرفع الى الهيئة المشرفة عن عملية التدقيق.

ثانيا: أخلاقيات وسلوكيات مهنة التدقيق

يهدف التدقيق كمهنة لتوفير وتقديم خدمات ذات جودة عالية لكل مؤسسة تطلب خدمات المدقق، هذا المبدأ يعكس التزام المدقق بتقديم خدماته بأمانة والتزام ضميري، فيمثل قانون أخلاقيات المهنة عقد يتضمن الواجبات الضميرية للمدقق، كما عرف قانون أخلاقيات مهنة التدقيق على أنه "بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي للمدقق". وعادة ما يتبنى قانون الأخلاقيات والسلوكيات دوليا أو محليا أربعة محاور رئيسية:

1) النزاهة والاستقامة:

يجب على المدقق أن يتصف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة، الصدق والموضوعية والالتزام بالسلوك الحسن أثناء عمله وخارج أوقات عمله أيضا، كما يجب عليه ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده. (صالح، 2016، ص 35)

2) الموضوعية، الاستقلالية والحياد:

تعطي الموضوعية والاستقلالية قيمة لخدمات المدقق، إذ أن خاصية المنفعة أو المصلحة العامة المرتبطة بالتدقيق تفرض أن يكون المدقق مستقلا عن المؤسسة محل التدقيق. هذه الاستقلالية ترتبط بالموضوعية، بحيث يجب على المدقق الانصاف بالعدل وألا يسمح بالتحايل، التحيز أو التأثير على الآخرين، كما يجب عليه تفادي أي أمر شأنه التأثير على رأيه (صالح، 2016، ص 35).

3) الأمانة المهنية:

يجب على المدقق أن يحافظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها من خلال أدائه لعمله المهني، كما عليه ألا يستخدم أو يكشف عن هذه المعلومات شفاهيا أو كتابيا دون ترخيص صريح ومحدد، إلا في حال وجود حق قانوني ومهني، أو واجب يعطيه الحق في الكشف عنها. كما يجب عدم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة لعلاقات مهنية لتحقيق مزايا شخصية. (صالح م.، 2016، ص 36)

4) الكفاءة:

على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المهارات اللازمة لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية، وتمتعهم بالمعرفة الكافية التي تمكنهم من اكتشاف مخاطر الاحتيال، وكذا مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها مع توخي العناية المهنية اللازمة.

كما أوصلت بعض الدراسات إلى أن التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية الداخلية يساعد على ضمان كفاءته، كون أن هذه المعايير تحدد أربع مجالات لتنفيذ التدقيق الداخلي: وهي التبعية والتأهيل واستراتيجية التدقيق الداخلي وتقدير الكفاءة، وهذه الأخيرة تتطلب أن يكون التدقيق الداخلي خاضع للجنة المراجعة المستقلة مع توظيف مدققين داخليين لديهم أعلى المؤهلات المهنية، فإن امتلاك مدراء التدقيق الداخلي لمهارات عامة كمهارة الاتصال والتفاوض والقيادة أكثر أهمية من المهارات السلوكية والفنية التي

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

أشار إليها معهد المدققين الداخلي، فهذه المهارات تحقق متطلبات الكفاءة لإدارة موظفي التدقيق الداخلي ومهامهم. (شدرى و رشام، 2022، ص 50)

وتضمن الكفاءة من خلال الشهادات والتكوين المستمر والمراقبة الدورية من طرف مراقبي المهنة، كما يجب على المدقق التحكم بالمعايير وتطبيقها، بالإضافة الى اطلاعه المستمر على مختلف القوانين والتشريعات، كما يجب عليه الاعتذار عن الأنشطة التي لا يكون كفاء لها. (صالحى م.، 2016، ص 36)

ثالثا: تعريف التدقيق الداخلي:

عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي وذلك في نشرته الرسمية سنة 1999 على أنه: نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها، وهو يساعد على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر والرقابة وحوكمة الشركات. (بلقاسم كحولي و معطى الله، 2018، ص 203)

كما تم تعريفه حسب (رواني، 2018، ص 15) على أنه "نشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، حماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتماله وما يحتوي عليه من بيانات وتقييم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية وكفاءة العاملين فيها أمانتهم".

بالإضافة إلى ذلك، تشمل خدمات التأكيد للمحاسبين المعتمدين مهنيًا كل ما يلي:

التدقيق المالي والامتنال والتأكدات؛ مراجعة للمعلومات المالية؛ شهادة حول مصداقية التأكيد المكتوب لطرف آخر؛ وخدمات التأكيد الأخرى التي لا تتطلب عمليات تدقيق رسمية بشكل صارم مثل المعلومات التطلعية وتأكيدات الجودة. (بافا، 2022)

ويشير التدقيق الداخلي إلى القسم الموجود داخل الشركة التي تراقب فعالية عملياتها وضوابطها.

رابعا: جودة التدقيق الداخلي ومحدداته:

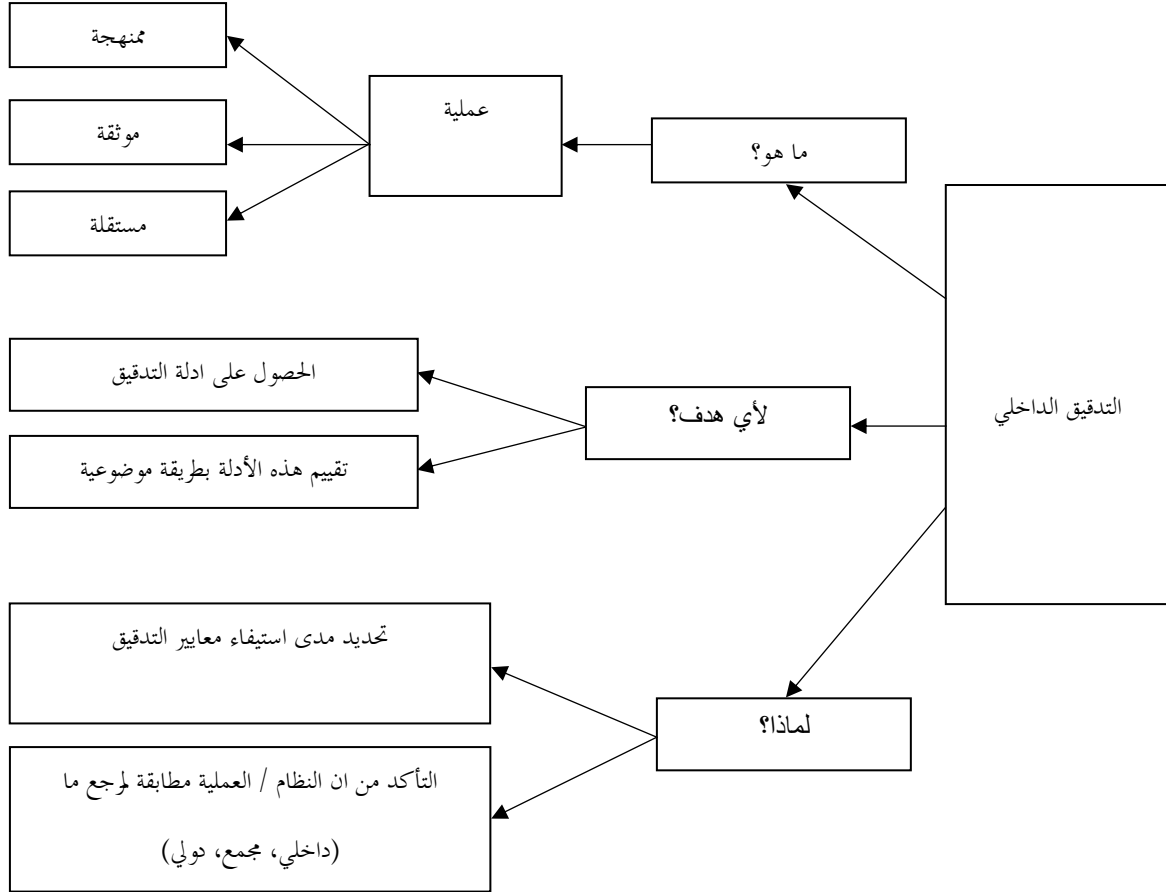
عرفت على أنها "مدى المطابقة مع المتطلبات، حيث تسعى المنظمات على مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول الى أعلى درجة من درجات الجودة. وذلك من خلال تقليل الأخطار وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي الى تلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بجودة التدقيق الداخلي التي تستند الى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية" (يخلف و سايح جبور، 2019)

كما أن جودة مهنة التدقيق الداخلي تتحدد من خلال موضوعية واستقلال المراجعين الداخليين، العناية المهنية، ومن خلال كفاءة العمل المنجز ومدته، وأيضاً كبر حجم إدارة التدقيق الداخلي وعدد المدققين.

وقد حددت معايير التدقيق محددات جودة التدقيق الداخلي كالتالي:

- متوسط سنوات الخبرة، نسبة المراقبين الداخليين الخبراء في قسم التدقيق الداخلي (الكفاءة)؛

شكل رقم (1): عملية التدقيق الداخلي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (شيخي و رياض، 2021، ص 67)

- الزمن الذي يقضيه التدقيق الداخلي في مساعدة التدقيق الخارجي، والوقت الذي يقضيه المدقق الداخلي في أداء المهام المالية التدقيقية (العمل المنجز). (بخلف و سايح جبور، 2019، ص 93)

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومبادئه:

يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من المبادئ الغرض منها حسب جمعية المدققين الداخليين بشأن أخلاقيات المهنة هو إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة التدقيق الداخلي. كما يحتوي على مجموعة من الأنواع التي تتنوع حسب وجهة النظر الى التدقيق.

أولاً: أنواع التدقيق الداخلي:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

تتعدد أنواع التدقيق الداخلي حسب وجه النظر الى التدقيق بينما هذا التنوع لا يكون جوهريا ولا تختلف هذه الأنواع عن التدقيق الداخلي ونذكر من أنواعه ما يلي: (فليح الساعدي وفليح الساعدي، 2019، ص 20-22)

1. التدقيق المالي:

حسب (ابراهيم أحمد موسى، 2016) يتمثل في الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بما لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

1.1 التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف : وهي تكليف موظف معين بتدقيق عمل موظف آخر لضمان اكتمال

العملية وسلامة الإجراءات وهي نوع من الرقابة على العمال قبل وأثناء العملية.

2.1 التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف: ويتم بأخذ عينات وفحصها وذلك لضمان سير الاداء المالي وفق القوانين الموضوعة والمقررة.

2. تدقيق الالتزام:

وهو تقييم مستقل ما إذا كانت العمليات والأنشطة والمعاملات والمعلومات المالية تتفق في جميع جوانبها مع الأنظمة الموضوع، وهو عبارة عن جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة والإجراءات.

ويعتمد أداء تدقيق الالتزام على وجود معلومات قابلة للتحقق ومعايير صادرة من جهة مسؤولة، ويستخدم تدقيق الالتزام في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي حيث توجد سياسات موضوعة واتفاقيات تعاقدية، ومتطلبات قانونية يجب التأكد من التزام المنشأة بها.

3. التدقيق التشغيلي:

هو تقنية تستخدمها المنشأة لتقييم كفاءة وفعالية عملياتها التشغيلية، حيث يقدم المدقق للجهات المعنية تقرير حول نتائج التقييم والتوصيات الخاصة بعمليات التحسين، والهدف الأساسي هو ضمان سير المنشأة في طريق تحقيق أهدافها، وهناك خمس خطوات للتدقيق التشغيلي وهي التحضير التمهيدي، والمسح الميداني، وتطوير برنامج التدقيق وتطبيق البرنامج، بالإضافة للتقرير والمتابعة.

ويعد التدقيق التشغيلي قياس الاداء وحدة معينة من المنشأة بعد دراستها، تتم بتقييم فعالية الوحدة أي قدرتها على الوصول لأهدافها المرسومة والقيام بمسئولياتها، وكفاءتها وهي نجاح الوحدة في الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

ويعتبر هذا النوع مجال غير تقليدي للتدقيق الداخلي، ويطلق عليه اسم المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء ويهدف هذا النوع إلى تحقيق كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة وتقديم تقارير لمختلف المستويات الادارية والتعرف على المشاكل ومحاولة التوصل لحل

لها، لذا فهو فحص شامل للمنشأة. (ابراهيم أحمد موسى، 2016، ص 23-24)

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

وفي ضوء ما سبق نجد أن التدقيق الداخلي يلعب دوراً حيوياً وهاماً في كافة أنشطة المنشأة من أنشطة مالية حيث يقوم بتقييم أنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها وأنشطة تشغيلية، حيث يقيم كفاءة وفاعلية الوظائف والأساليب الأخرى المتبعة للتأكد من تحقيق أهداف المنشأة بالإضافة لتدقيق مدى الالتزام بالضوابط والنظم الموضوعية.

ثانياً: مبادئ التدقيق الداخلي:

(1) النزاهة:

النزاهة هي أولى قواعد الأخلاقيات الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي حيث حددت قواعد الأخلاقيات الحد الأدنى لمطلوبات السلوك الأخلاقي، والنزاهة هي القاعدة الأساسية لباقي المبادئ فالموضوعية والسرية والكفاءة تعتمد على النزاهة. كما أن النزاهة تظهر من خلال الرأي الذي يقدم من قبل التدقيق الداخلي خلال مهام التدقيق ومن خلال: النتائج والتوصيات أيضاً أحد قواعد الأخلاقيات، فعلى المدقق الداخلي أن تتوفر لديه. (البيابضة، 2019، ص 13)

لذلك وجب على المدقق الداخلي الالتزام بالواجبات التالية:

- القيام بكل مصداقية ونزاهة مطلقة وبذل كل الجهود في تخفيف المسؤوليات الملقاة عليهم عند تأدية واجبهم.
- الالتزام بكافة القوانين الصادرة عن مهنة التدقيق الداخلي ومتابعة جميع التطورات الحديثة في ميدان التدقيق.
- بيان كافة الأنشطة غير قانونية أو أعمال منافية للتوجيهات مهنة التدقيق.
- احترام أهداف الشركة الأخلاقية والمساهمة الفاعلة في تحقيقها ببذل الجهد والوقت اللازم لتحقيق هذه الأهداف.
- كما يقتضي مبدأ النزاهة في عملية التدقيق الداخلي بأن لا يرتبط اسم المدقق الداخلي بأية تقارير أو معلومات أو اتصالات في حال كانت هذه التقارير تتضمن العناصر التالية:
- بيانات مالية محرفة أو مضللة.
- تقارير تحتوي على معلومات أو حسابات معدة بإهمال.
- تقارير ومعلومات غير مكتملة بسبب الحذف، أو تحتوي على نوع من الغموض الذي قد يؤدي إلى التضليل في البيانات.

(2) الكفاءة المهنية:

تعد وظيفة المدقق الداخلي من الوظائف المستمرة ومنه وجب عليه الحفاظ على كافة معارفه المهنية أو المهارة عند المستوى المطلوب للتأكد من أن الزبون أو متلقي خدمة التدقيق الداخلي خدمات ذات جودة مهنية عالية، حيث يعتمد المدقق الداخلي في هذا الشأن على كافة التطورات الجارية في ميدان التدقيق والمحاسبة والتشريعات والتقنيات الحديثة، إذ يعد المدقق بمثابة قاعدة بيانات

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

عامة لا يجوز أن يقبل أي عملية لا يستطيع إتقانها بدرجة عالية ومعقولة من الكفاءة المهنية، كما يتطلب من المدقق الداخلي عند عدم قدرته على ذلك الاستعانة بالنصائح الفنية من الخبراء الآخرين.

كما يفرض هذا المبدأ على ممارسي مهنة التدقيق بأن يلتزموا في إطار ممارسة هذه المهنة بما يلي:

- المحافظة على المعرفة والمهارة المهنية بالمستوى المطلوب وذلك لأجل الوصول إلى توصيل خدمة عالية من التدقيق؛
- تأدية الواجب المهني والاجتهاد وفقا للمعايير المهنية والفنية المطبقة عند تأدية الخدمات المهنية؛
- تحقيق درجة عالية من الكفاءة والمهارة في ميدان مهنة التدقيق؛
- المحافظة على الكفاءة المهنية. (لوجاني، 2020، ص 41)

(3) الموضوعية والاستقلال:

هذا المبدأ مرتبط بالمبدأ الأول فالموضوعية هي سلوك ذهني و متحررا أن يكون موضوعيا غير متحيز بحيث لا يتم الاعتماد في إصدار الأحكام على الآخرين وهي تتأثر بالاستقلالية والتي تعني تحرر التدقيق الداخلي من الظروف التي تمنعه من تأدية مهامه. فالموضوعية تتعزز بالدعم الذي يحصل عليه التدقيق الداخلي والاستقلالية تتعزز من خلال إجراءات واضحة للتدقيق الداخلي. (البياضة، 2019، ص 13)

كما يجب أن يظهر المراجعون الداخليون أعلى درجات من الموضوعية المهنية في عملية الجمع والتقييم والمعلومات حول النشاط أو العمل الذي هو تحت الفحص، كما يلتزم المدققون الداخليون بالتقييم المتوازن لجميع الظروف ذات العلاقة وعدم التحيز للمصالح الشخصية أو بالأطراف الأخرى في إصدار الأحكام.

إضافة إلى ذلك فإن الموضوعية تقدم قيمة للخدمات التي يقدمها مراجعو الحسابات، حيث تعد بمثابة العلامة المميزة لمهنة المحاسبة والمراجعة، غير ان الموضوعية تتطلب من المراجعين بأن يكونوا محايدين ويتمتعون بالاستقلال الذهني في كل خدماتهم. كما يتصف المدقق الداخلي في مبدأ الاستقلالية بأربعة أوجه داعمة للاستقلالية والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستقلال المهني حيث يتحقق ذلك من خلال لجنة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة وذلك من خلال تعيينه في لجنة التدقيق والتفويض الكامل له للقيام بمهمة التدقيق وكل ما يتعلق بقرار عزله أو نقله وتحديد الراتب والمكافآت؛

- الاستقلال في الرأي وعدم التحيز؛

- الاستقلال الفني ويتمثل في المهارة الفردية في الأداء ومكتسباته العلمية وتدريب تحسين المستوى المكتسبة؛

- الاستقلال المالي ويتمثل في عدم تدخل الإدارة التنفيذية عملية تعيين المدقق الداخلي وتحديد أتعابه وكل المكافآت المتحصل عليها.

(4) السرية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

يفرض مبدأ السرية في المجال المهني للتدقيق الامتناع عن الكشف عن معلومات سرية خارج الشركة واستخدامها سواء للمصلحة الشخصية أو لصالح أطراف أخرى، كما ينبغي على المدقق الداخلي المحافظة على سرية المعلومات لعميل محتمل ومنه ضرورة اتخاذ كافة الموظفين الذين هم تحت سطرته المحافظة على أمانة المعلومات، ويجب على المدقق الداخلي الالتزام بسرية المعلومات حتى عند انتهاء عقد العمل. (لوجاني، 2020، ص 41)

نستخلص بأن التكامل الذي حصل بين المبادئ الأساسية والمعايير هي خطوة في الطريق الصحيح لتطوير ممارسات التدقيق الداخلي، وأرى بأن تكون الخطوة القادمة أن يتم عكس الربط الذي تم ضمن النسخة المحدثة من معايير التدقيق الداخلي والتي سيتم مراجعتها في العام القادم وعدم اقتصار هذا الربط على دليل منفصل لوحده.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي مع التوسع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت، وسعيها المستمر إلى تقويم هذه الأنشطة وتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وأيضاً نظراً للخدمات التي تقدمها وظيفتها المراجعة الداخلية للإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.

أولاً: أهمية التدقيق الداخلي:

أصبحت مهنة التدقيق الداخلي حالياً تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظراً للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر البنوك والمؤسسات في أنحاء العالم، ومع الأزمات الاقتصادية المتكررة والفساد والاختلاس وسوء استخدام الأصول، فإن مجالس الإدارة ولجان التدقيق أصبحت تركز على تفعيل وتقوية مهنة التدقيق الداخلي، وذلك لتخفيف الكثير من المخاطر المرتبطة بإدارة أعمال المؤسسة.

وأظهرت الدراسات والإحصاءات أن المؤسسات العالمية تخسر نحو 6% من متوسط دخلها السنوي نتيجة الاحتيال وسوء الاستخدام، وأيضاً أثبتت أن كثيراً من الخسائر كان من الممكن تجنبها لو أنه كانت هناك إدارات تدقيق فعالة تستطيع إبراز الضعف في نظم الرقابة الداخلية والحلل في إدارة المخاطر بفاعلية وكفاءة.

وبرغم حتمية استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية لأية مؤسسة؛ إلا أن إدارة التدقيق الداخلي جزء مهم ومكمل للهيكل التنظيمي، بل أصبحت من أهم الإدارات في المؤسسات، علماً بأنها ليست من الإدارات المنتجة للأرباح.

وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية في إنشاء وتطبيق نظم رقابة داخلية وإدارة مخاطر فعالة، وتقع مسؤولية التدقيق الداخلي على التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مطبقة فعلياً وكافية وفعالة، كذلك تنبيه الإدارة التنفيذية لأية مخاطر حالية أو مستقبلية تهدد المؤسسة.

كما تغيرت النظرة إلى إدارة التدقيق على أنها إدارة مُكلفة مادياً للمؤسسة إلى أنها إدارة مهمة وفعالة وضرورية من أجل حماية المؤسسة من مخاطر كبيرة، في ظل محاولة الكثيرين من داخل المؤسسة ومن خارجها التلاعب والاحتيال عليها. (طاحون، 2012)

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

ثانياً: أهداف التدقيق الداخلي:

إن الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية، وهذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء التي تم ارتكابها أو التي لا تتوافق من اللوائح والمبادئ المالية من قبل المدقق الداخلي قبل أن تتم عملية المراجعة الخارجية ويتوصل المدقق الخارجي إلى هذه الأخطاء سواء كانت هذه الأخطاء مقصودة أو غير مقصودة، ومما يساعد على ذلك أن عملية المراجعة الداخلية تتم بشكل دوري: يوميًا أو أسبوعيًا أو شهريًا أو سنويًا، ويتم ذلك بالتنسيق مع قسم الموارد البشرية كي لا يحدث تعطيل أو إهراء للموظفين عن سير المهام اليومية لديهم، وبشكل عام يمكن إجمال أهداف التدقيق الداخلي فيما يأتي:

- ✓ الكشف عن عمليات الغش والسرقة والاحتيال والتزوير داخل المنظمة، بالإضافة إلى تقليل هدر الموارد واستغلالها على النحو المطلوب.
- ✓ التأكد من سير العمليات التشغيلية بشكل منضبط ومتوافق مع أهداف الشركة ورفع الكفاءة التشغيلية إلى أكبر قدر ممكن.
- ✓ تقديم معلومات نوعيّة إلى إدارة المنظمة تساهم في اتخاذ إجراءات تصحيحية تساعد على تطوير المنظمة وإجراء العديد من التحسينات على العمليات والإجراءات المتبعة في تنفيذ المهام الوظيفية داخل المنظمة وفقًا لما يتم التوصل إليه من نتائج عن عملية المراجعة الداخلية. (السالم، 2019)

أهداف التدقيق المالي:

- يهدف التدقيق المالي بصفة عامة إلى محاولة إجراء رأي في ومحايد وموضوعي حول صدق المعلومات المالية للقوائم المالية للشركة ومدى إتباعها للقواعد المحاسبية، وتتمثل أهداف التدقيق المالي في الأهداف التالية:
- التحقق من السجلات والطرق المحاسبية المستعملة.
 - التحقق من إتمام العملية المالية بطريقة صحيحة.
 - التحقق من مستوى مسؤولية المدراء الحاليين.
 - التحقق من دقة التقارير المالية في كونها تعكس الواقع الفعلي والصورة العادلة والصادقة، وذلك طبقاً للقواعد المحاسبية.
 - التحقق من الوجود الفعلي للأصول.
 - الفحص والتدقيق للإيرادات والمصاريف.
 - التحقق من دقة العملية الحسابية للعمليات المالية والتأكد من التطبيق الفعلي للمبادئ المحاسبية المعروفة.
 - منع واكتشاف التلاعب والتزوير في السجلات. (لوجاني، 2020، ص49)

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

أهداف التدقيق التشغيلي:

يهدف التدقيق التشغيلي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد ما إذا كانت الشركة تدير وتستعمل طرقها المتاحة من موظفين وممتلكات بدرجة عالية من الاقتصاد، أي العقلانية والتسيير الأمثل للموارد المتاحة.
- الوقوف على أسباب الاستعمالات التي تتسم بالكفاءة والاقتصاد في الموارد.
- معرفة مدى التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات التي تهتم بالكفاءة والاقتصاد.
- وضع نظام معلوماتي سليم لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.
- الوقوف على مدى توافق السياسات والخطط والإجراءات والقواعد والقوانين المطبقة.
- تحقيق العقلانية في التسيير الأمثل للموارد الاقتصادية. (لوجاني، 2020، صفحة 51)
- وللتدقيق الداخلي أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية وتكمن هذه الأهمية في:
 - كون التدقيق الداخلي يعمل على حماية أصول المؤسسة.
 - يساعد التدقيق الداخلي على تحديد نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة.
 - يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية. (زغبة و شريط، 2018، ص 204)

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي

تتم عملية المراجعة في بيئة ثقافية وقانونية مختلفة وضمن مؤسسات تختلف من حيث الأهداف، الحجم والهيكلية، وهذه الاختلافات قد تؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي، حيث تستدعي وجود معايير دولية للممارسة المهنية المتفق عليها. ولقد أصدر معهد المدققين الداخليين معايير الممارسة المهنية لأول مرة سنة 1978 وتم تعديلها في 1993 وتتضمن خمسة معايير عامة، وتم تبويبها في خمس مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003، في حين كان اخر اصدار للمعايير المهنية في 2008، وتم تعديلها في سنة 2010 مع سريان تطبيقه بداية من 2011. (صالح، 2016، ص 48)

أولاً: تعريف:

تم تعريفها من قبل معهد المدققين الداخليين على أنها: "اعلان رسمي عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداءه". (عامر، 2017، ص 125)

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

كما عرف (كامل النونو، 2009، ص 51) معايير التدقيق الداخلي بأنها: "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين "IIA".

وأساس المعيار هو المبدأ حيث يوفر اطارا لأداء وتعزيز جودة التدقيق الداخلي. إطار المعيار يتضمن معايير أداء ومعايير صفات وتحتوي على متطلبات الزامية تتكون من:

قائمة بالمتطلبات الأساسية للممارسة المهنية الداخلية بالإضافة لتدقيق وتقييم فعالية أدائها، التي تنطبق على الصعيد الدولي للمستويات التنظيمية والفردية، بالإضافة للتفسيرات التي توضح الشروط أو المفاهيم التي تحويها القوائم. (ابراهيم أحمد موسى، 2016، ص 34)

ثانيا: المعايير:

تتضمن معايير معهد المدققين الداخليين مجموعة من المعايير هي:

المجموعة الأولى: معايير الخصائص:

تحدد الخصائص التي يجب توفرها في المؤسسات والأفراد اللذين يمارسون التدقيق الداخلي. ويطلق عليها اسم المعايير الشخصية لأنها تتعلق بالصفات الشخصية الخاصة بالمدقق المتعلقة باستقلاليتة وكفاءته وعنايته المهنية وغيرها.

1. الهدف، الصلاحية والمسؤولية:

يأخذ هذا المعيار رقم (1000) من المعايير الدولية حيث يقتضي هذا المعيار أن يتم تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المستخدمة ومسؤوليات المدقق الداخلي. وفيما يتعلق بتفسير هذا المعيار على قسم التدقيق الداخلي أن يحدد أهداف وحدة التدقيق الداخلي ومسؤولياتها وصلاحتها مثل الاطلاع على سجلات المنشأة، والدخول لمختلف وحداتها وأقسامها لأداء مهمات التدقيق وكذلك تحديد موقع قسم التدقيق في الهيكل التنظيمي، وعلاقة مدير التدقيق بالإدارة العليا. (ابراهيم أحمد موسى، 2016، ص 37)

2. الاستقلالية والموضوعية:

ويأخذ هذا المعيار رقم (1100) من المعايير الدولية حيث يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويجب على

المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية. (ديوان الرقابة المالية والادارية ، 2020)

وجاء حسب (معهد المدققين الداخليين، 2017) بأن الاستقلالية هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو الرئيس التنفيذي للتدقيق على الاضطلاع بمسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز. ولكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي يكون للمسؤول التنفيذي للتدقيق الداخلي إمكانية

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الوصول المباشر وبدون أي قيود الى الإدارة العليا والمجلس، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ارتباط مزدوج. ويجب أن يتم التحكم في المصادر التي تمدد الاستقلالية على مستوى المدقق الداخلي منفردا وعلى مستوى مهمات التدقيق وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

كما أضاف (معهد المدققين الداخليين، 2017) الموضوعية بأنها نمط ذهني غير متحيز بحيث يخول للمدققين أداء مهمات التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يعتقدون في سلامة نتائج وجودة أعمالهم دون شائبة، وتقضي الموضوعية عدم تبعية أحكام المدققين الداخليين بشأن مسائل التدقيق لآراء الآخرين، كما يجب التحكم في المصادر التي تمدد الموضوعية على مستوى المدقق الداخلي منفردا وعلى مستوى مهمات التدقيق والمستويين الوظيفي والتنظيمي.

ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

1) الاستقلال التنظيمي:

حيث يفترض أن يرفع المدقق الداخلي تقريره الى مستوى اداري مناسب داخل المنشأة بما يضمن تنفيذ التوصيات الواردة.

كما يتضمن مفهوم استقلالية المدقق الداخلي ما يلي:

1. **استقلالية التخطيط:** أي عدم وجود أي تأثير على اختيار أساليب وإجراءات التدقيق ونطاق التدقيق، ويكون لدى المدقق الحرية في وضع البرامج المناسبة.
2. **استقلالية الفحص:** أي أن يكون لدى المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والسياسات الإدارية والنشاطات التي يجب فحصها.
3. **استقلالية التقرير:** أي أن يكون لدى المدقق الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل لها دون التأثر من جهات أخرى.

2) الموضوعية الشخصية:

عرف معهد المدققين الداخليين الموضوعية بأنها "موقف نفسي وأخلاقي غير متحيز يحتم على المدققين الداخليين أن يقوموا بعملية التدقيق بالأسلوب الذي يقتنعوا معه بصدق وسلامة النتائج التي يتوصلوا اليها وعدم قيامهم بما يعرض جودة التدقيق لشبهات جوهرية هامة، وتقضي موضوعية المدقق الداخلي ألا يجعل حكمه على مواضع التدقيق الداخلي خاضعة لأحكام الآخرين". (كامل النونو، 2009، ص 57)

3) المهارات والعناية المهنية اللازمة:

المهارة:

المهارة هي عبارة مشتركة تشير الى المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفرها لدى المدققين الداخليين للاضطلاع بمسؤولياتهم المهنية بفعالية، وتشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية والاتجاهات القضايا الناشئة التي تمكن من إعطاء النصح والتوصيات.

العناية المهنية اللازمة:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
 - درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق إجراءات التظمن عليها.
 - ملائمة وفعالية مسار الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة.
 - احتمال حدوث أخطاء جسيمة أو الاحتيال أ عدم الامتثال.
- وفي سياق بذل العناية المهنية اللازمة، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار استخدام التدقيق المعتمد على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات.

ويجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

4) برنامج ضمان وتحسين الجودة:

يأخذ هذا المعيار الرقم (1300) ويتم تصميم برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يساعد على تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير، كما يمكن أيضا من تقييم مدى التزام المدققين الداخليين بميثاق الواجبات الأخلاقية، ويتضمن هذا البرنامج تقييما لفعالية وكفاية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين.

التقييمات الداخلية:

يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- الاشراف المستمر على أداء نشاط التدقيق الداخلي.
- عمليات دورية عن طريق التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص اخرين من داخل منشأة على أن تتوفر لديهم معرفة كافية بممارسات التدقيق الداخلي.

التقييمات الخارجية:

يجب اجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المنشأة، وفي هذا الإطار يجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع المجلس النقاط التالية:

- شكل وتيرة التقييم الخارجي.

- مؤهلات واستقلالية المراجع أو فرق المراجعة الخارجي بما في ذلك احتمال وجود أي تضارب في المصالح. (مهعد المدققين الداخليين، 2017)

المجموعة الثانية: معايير الأداء:

تحدد مجموعة معايير الأداء طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وتوفر معايير للجودة يمكن على أساسها تقويم أداء هذه الخدمات وتتضمن المعايير التالية:

1) معيار إدارة أنشطة التدقيق الداخلي (2000):

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

يهدف هذا المعيار الى تحديد مسؤوليات المسؤول عن إدارة التدقيق الداخلي في المنشأة بغض النظر عن حجمها أو هيكلها التنظيمي أو شكلها القانوني فعلى المسؤول أن يدير هذا النشاط بطريقة ملائمة بحيث يحقق التدقيق الأغراض العامة. وتتم أعمال التدقيق وفقا للمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وتلقى على عاتق المسؤول أو المدير المهام التالية:

تخطيط أنشطة التدقيق الداخلي-رقم (2010): على المسؤول وضع خطط للقيام بعمليات التدقيق وتكون منسقة ومنسجمة مع دليل التدقيق الداخلي وأهداف المنشأة وتتضمن عملية التخطيط وضع أهداف الخطط السنوية للإدارة وخطط التعيين والموازنات المالية وتقارير الأنشطة. (كاظم، 2021، ص 130)

التبليغ والموافقة-رقم (2020): ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بالإضافة الى أي تغيرات تطرأ عليها في الأثناء الى الإدارة العليا والمجلس للمراجعة والموافقة.

إدارة الموارد-رقم (2030): ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي ملائمة وكافية وأنها تستعمل بفعالية من أجل إنجاز خطة التدقيق الموافق عليها.

السياسات والإجراءات-رقم (2040): ينبغي على مدير التدقيق أن يعد السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

التنسيق والاعتماد-رقم (2050): ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يتقاسم المعلومات وينسق النشاطات ويرى إمكانية الاعتماد على عمل أطراف أخرى خارجية وداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة وذلك لضمان التغطية الملائمة والتقليص من ازدواجية الجهود.

رفع التقارير الى الإدارة العليا والمجلس-رقم (2060): ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يرفع بصفة دورية تقارير الى الإدارة العليا حول أهداف وصلاحيات ومسؤوليات أداء نشاط التدقيق الداخلي وفقا لخطة عمله والتزاما بمبادئ ميثاق أخلاقيات المهنة والمعايير.

(2) معيار طبيعة العمل (2100):

ينبغي أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والاسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الوحدة الاقتصادية، ويضمن هذا المعيار في فقراته ما يلي:

الحوكمة-رقم (2110): ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مسار الحوكمة في الوحدة وتقييم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب حوكمة الوحدة الاقتصادية عبر:

- اخذ قرارات استراتيجية وعلمية.
- الاشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الاخلاقيات والقيم المناسبة في الوحدة الاقتصادية.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمسائلة داخل الوحدة الاقتصادية.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

- ابلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة داخل الوحدة الاقتصادية.

- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات.

إدارة المخاطر-رقم (2120): ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار إدارة المخاطر.

الرقابة-رقم (2130): ينبغي ان يساعد نشاط التدقيق الداخلي الوحدة الاقتصادية في الحفاظ على الضوابط الرقابية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والدفع الى تحسينها المستمر.

ومما سبق ذكره تعد الحوكمة هي أحد أدوات تقييم مسار الوحدة الاقتصادية عبر ما تم ايضاحه في النقاط أعلاه وكيف يتم تحسين مسار ادارة المخاطر من خلال تقييم فعالية نشاط التدقيق الداخلي.

وكما أوضح عمل نشاط التدقيق الداخلي من خلال تقديم المساعدة للوحدة الاقتصادية للحفاظ على الضوابط الرقابية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والدفع الى تحسينها المستمر هذا ما بينته معايير التدقيق الداخلي.

(3) معيار التخطيط للمهمة (2200):

ينبغي على المدققين الداخليين ان يعدوا مخططا موثقا لكل مهمة تدقيق، ويتضمن المخطط أهداف ونطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة وينبغي على المخطط ان يأخذ بالاعتبار استراتيجيات المؤسسة والأهداف والمخاطر ذات الصلة بالمهمة وتمثل التخطيط للمهمة حسب (حسين، 2018، ص 206-209) بفقرات المعيار التالية:

أهداف المهمة-رقم (2210): ينبغي تحديد أهداف كل مهمة تدقيق.

نطاق المهمة-رقم (2220): ينبغي ان يكون نطاق المهمة التدقيق كافيا بحيث يتم تحقيق اهداف المهمة وتمثل نطاق المهمة بكل ماله صلة من أنظمة ووثائق وسجلات وأفراد وممتلكات مادية.

تخصيص الموارد للمهمة-رقم (2230): ينبغي ان يحدد المدققين الداخليين للموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف المهمة وذلك بالتركيز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة والقيود الزمنية والموارد المتاحة.

برنامج عمل المهمة-رقم (2240): ينبغي على المدققين الداخليين اعداد وتوثيق برامج عمل لتحقيق أهداف مهمة.

(4) معيار تنفيذ المهمة (2300):

ينبغي أن يقوم المدققين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة. ويضمن هذا المعيار ما يلي:

تحديد المعلومات-رقم (2310): ينبغي على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية وموثوق بها ذات صلة ومفيدة لتحقيق أهداف المهمة.

التحليل والتقييم-رقم (2320): ينبغي على المدققين الداخليين أن تقوم نتائج واستنتاجات المهمة على تحليل وتقييمات مناسبة.

الاشراف على المهمة-رقم (2340): ينبغي أن تكون مهمات التدقيق محل اشراف ملائم بما يكفل تحقيق الأهداف وضمن الجودة وتطوير كفاءات الفريق.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

5) معيار تبليغ النتائج (2400):

ينبغي على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج المهمات. ويضمن المعيار فقراته التالية:

معايير التبليغ-رقم (2410): ينبغي على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج المهمات والاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات ذات الصلة.

جودة التبليغ-رقم (2420): ينبغي أن تكون التبليغات صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة في أوانها.

نشر النتائج-رقم (2440): ينبغي على مدير التدقيق الداخلي والموافقة على تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية.

الآراء العامة-رقم (2450): عند اصدار اراء عامة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات أهداف مخاطر الوحدة الاقتصادية.

6) معيار متابعة سير العمل (2500):

ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يعد ويضع نظام متابعة النتائج الي تم ابلاغها الى الإدارة.

7) معيار ابلاغ قبول المخاطر (2600):

عند قبول الإدارة العليا مستوى مرتفع من المخاطر غير مقبول بالنسبة الى الوحدة الاقتصادية، فعلى مدير التدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا وان لم يحل الاشكال فينبغي ابلاغ مستوى اداري أعلى بذلك.

من خلال كل ما سبق في هذا المبحث نستنتج أن وظيفة التدقيق هي وظيفة شاملة داخلية وضرورية تابعة للمؤسسة تقوم بنشاط رقابي مستقل لقياس فعالية الوسائل الرقابية المطبقة، والوظيفة الأساسية للتدقيق الداخلي تكمن في فحص انتقادي تقييمي لنظام الرقابة الداخلية حسب مجموعة من المعايير القانونية فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بحماية مصداقية وأمانة المعلومات الداخلية للمؤسسة كما تهدف لاكتشاف العيوب والأخطاء والتلاعب الموجود والعمل على تخصيصها في الوقت المناسب لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسارة، كما تعبر المعلومات الحاسوبية المقوم والموجه للقرار والتي يتكون منها أساسا لما توفره هذه المعلومات الحاسوبية من أمن وضمن كمتطلبات أساسية وضرورية في عالم أعمال، وعليه وجب أن تكون هذه المعلومات الحاسوبية ذات جودة عالية، ولا تكتسب هذه المعلومات هذه الخاصية الا اذا تم تدقيقها من قبل المدققين الداخليين.

المبحث الثاني: إطار نظري حول نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

يلعب نظام المعلومات الحاسوبية (AIS) دورا هاما على جميع المستويات في المؤسسة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بجانب توفير وتقديم المعلومات الحاسوبية لمتخذي القرارات، فمع تزايد وتيرة التطورات المختلفة والمستمرة في مجال الإدارة والأعمال عامة والمجال التكنولوجي خاصة، أصبحت نظم المعلومات الحاسوبية أكثر استعمالا وخاصة في المؤسسات، باعتبارها ركيزة كبيرة لتحقيق القرارات المناسبة والوصول للهدف الرئيسي.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات الحاسوبية ومكانته في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

يوضح نظام المعلومات الحاسوبية بشكل بارز دور هام بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات الحاسوبية وتوفير المعلومات والنتائج اللازمة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة بخصوص أوجه النشاط المختلفة في الوحدة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم النظام:

تشير كلمة نظام الى مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة معينة من الأهداف والنظام هو مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة التي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه. (الججاوي و الجبوري، 2019، ص 13)

نظام المعلومات:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة، يصل هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل والوقت المناسب، من أجل المناسب، مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. (بوفروعة، 2021، ص 09)

نظام المعلومات الحاسوبية هو ذلك الجزء أو نظام المعلومات الفرعي من نظام معلومات المؤسسة الذي يهتم بجمع، معالجة، تخزين وإيصال المعلومات ذات الطبيعة المختلفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام.

كما عرفه (شيخ و خشعي، 2021، ص 78) على أنه "نظام له مواصفات خاصة بنظام المعلومات بصفة عامة، كما أنه له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات، وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة الحاسوبية، فنظام المعلومات الحاسوبية يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، وفي جانب المخرجات، فان نظام المعلومات الحاسوبية ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صور مالية."

ثانياً: مكانة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة

من وجهة نظر التقارب النظامي: نظام المعلومات هو جزء من الأنظمة التي تشكل المؤسسة، نظام المعلومات هو نموذج للحقيقة التنظيمية يتوسط:

- من جهة، النظام العملي: والذي يتحرك حسب القرارات التي تنتقل إليه على شكل تدفقات من أجل إنتاج منتجات صادرة.
- من جهة أخرى، النظام القيادي الذي يتخذ القرارات الدقيقة في المؤسسة تبعاً للمعلومات الداخلية والخارجية التي تصله ليعيها إلى النظام العملي.

والشكل التالي يوضح مكانة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة:

شكل رقم (2): مكانة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (ساحل ، 2003 ، ص19)

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات الحاسوبية وعناصرها

تعد المكونات عنصرا مهما في عمل نظم المعلومات الحاسوبية، ما لم تكن هناك عمليات تقوم بها تلك النظم لتحويل البيانات الخام الى معلومات مفيدة، كما وأن هذه النظم تحتوي على مجموعة من العناصر التي يعمل من خلالها نظام المعلومات الحاسبي من مختلف المدخلات والوثائق والمستندات.

أولاً: مكونات نظام المعلومات الحاسوبية

اختلف الباحثون حول هذه العناصر فمنهم من يرى أنها عناصر أساسية لفلسفة نظم المعلومات الحاسوبية وذكر انها هي المدخلات والمعالجات والمخرجات، ومنهم من يرى انها مهام، وحسب (حمودي، 2016، ص 82) جاءت على النحو الآتي:

1. مهام جمع البيانات
2. مهام معالجة البيانات

3. مهام إنتاج المعلومات 4. مهام مراقبة البيانات وإنتاج المعلومات

وعدها البعض أنها:

1. المدخلات 2. العمليات التشغيلية

3. المخرجات 4. التغذية العكسية

واخرون أنها:

1. المدخلات 2. التشغيل

2. المخرجات 4. الرقابة

فيما عددها اخرون:

1. المدخلات 2. المعالجات

3. المخرجات 4. الرقابة

5. التغذية العكسية

وجاء حسب (ساحل ، 2003، ص 24-25):

❖ وحدة تجميع البيانات:

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

❖ وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترسيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي (اليومية العامة) أو النظام المركزي (اليوميات المساعدة) أو نظام معالجة اخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف. ويوجد عدة طرق الية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

- المعالجة الجزئية (المتوازنة) **Processing Partial**، حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به (مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد... الخ)

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

– المعالجة المتكاملة Processing Integrated عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهنا مثلاً مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج
- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.
- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات.
- يسمح بميكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول الغير مسموح به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.

❖ وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

❖ وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تزدوننا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية (إدارة الضرائب مثلاً) والأطراف الداخلية (المسيرون مثلاً).

❖ وحدة التغذية العكسية:

مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاكاة التكاليف. وفيما يأتي توضيح موجز لمكونات نظم المعلومات الأساسية:

1. التخزين:

تتمثل في البيانات أو المدخلات، وتعرف على أنها كل الحقائق والأرقام التي تجمع وتخزن وتعالج بواسطة نظم المعلومات. وتعد البيانات المدخلات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وهي نقطة البدء في أي نظام معلومات. (حمودي، 2016، ص 83)

وتتمثل بالاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام، وقد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال ورسوم تعبر عن حالة أو حالات معينة، ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات لنظام آخر أو عدة نظم أخرى عندما تستخدم كمدخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية أو من خلال علاقات الترابط والتكامل والتنسيق التي تكون بين تلك النظم (الحبيشي و السقا، 2003، ص 16)

2. المعالجات (Process)

هي مجموع العمليات التي تجرى على البيانات للحصول على المعلومات التي تكون لها فائدة أكبر، وتتم عبر خطوات عمليات يمكن القيام بها لتحويل البيانات الى معلومات وتتمثل في: (التجميع، التحقق من صحة البيانات، تشغيل البيانات، استرجاع البيانات، إعادة انتاج البيانات، توصيل البيانات، البيانات المطلوبة). (فياض، 2011، ص 23)

وتقوم المعالجات بتحويل البيانات الى معلومات باستعمال الوسائل البشرية المتمثلة في الخبراء والمختصين والعاملين، والوسائل المادية التي تستخدم من قبل العناصر البشرية لغرض اجراء عمليات المعالجة، وهذه المعالجات تختلف إذا كانت النظم يدوية أم الية أم الكترونية.

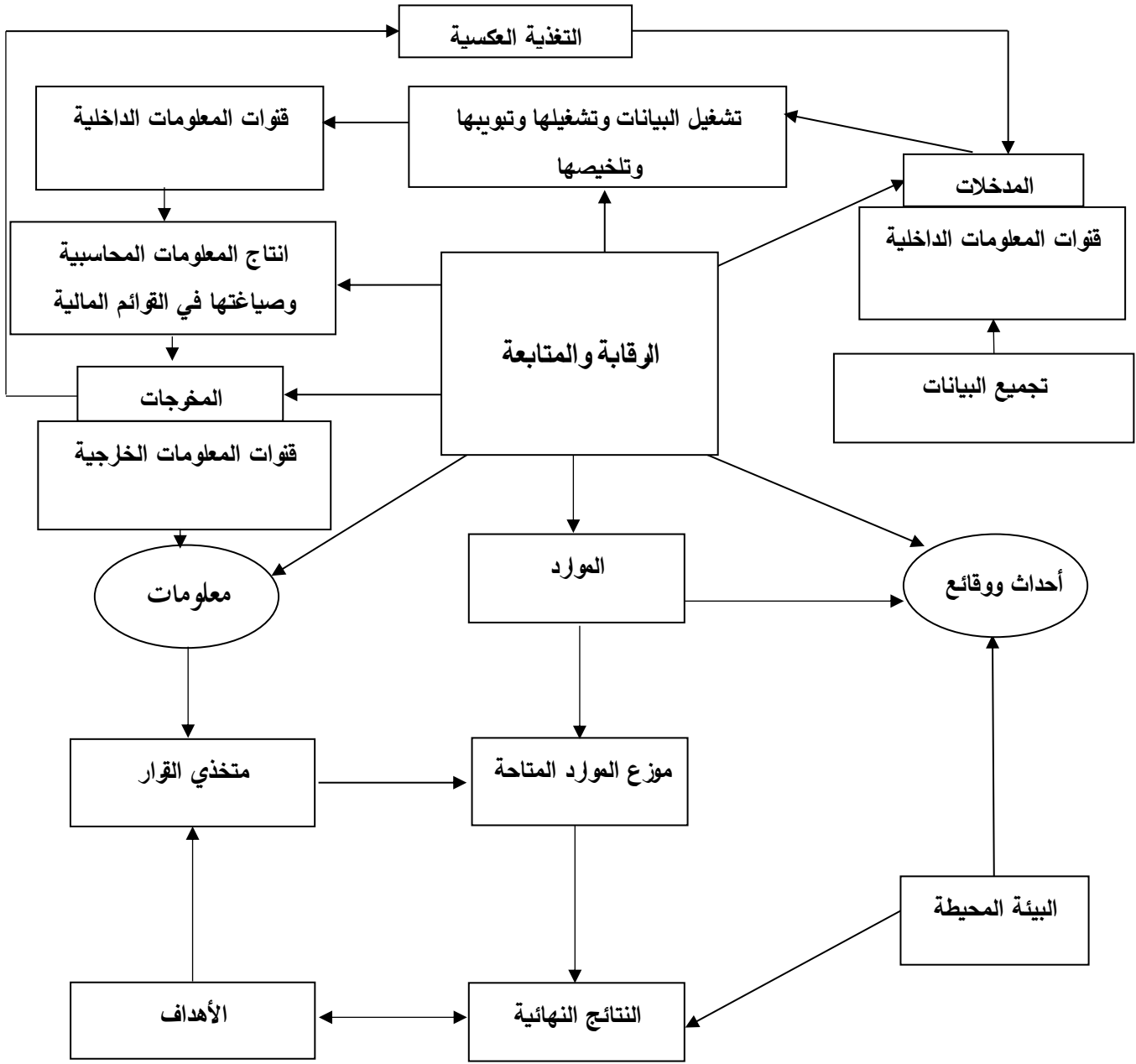
3. المخرجات Output

هي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات وفقاً للأهداف المرسومة للنظام وتمثل المخرجات في المحاسبة مجموعة التقارير والقوائم المالية المقدمة والمعلومات الأخرى التي تقدم للجهات التي تستفيد منها. (حمودي، 2016، ص 83)

4. التغذية العكسية (الرقابة) Feed Back (Control)

وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة (المدخلات، المعالجات، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها. وفي النظام الحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بغية الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام الحاسبي تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل. (الحبيشي و السقا، 2003، ص 17)

شكل رقم (3): مكونات نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع العلمية

ثانيا: عناصر نظام المعلومات المحاسبية

حسب (سعد و الحسومي، 2017، صفحة 11) هي:

- المستندات والأوراق الثبوتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية .

- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.
 - الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة .
 - الافراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي .
 - الوسائل الالكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.
- كما عددها البعض على أنها:

- الاشخاص المديرين للنظام أو المؤدين لواجباته المختلفة.
- الخطوات اليدوية والآلية .
- البيانات.

- البرمجيات المستخدمة في تشغيل البيانات .

- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

1. مستخدمو المعلومات المحاسبية:

يتعدد مستخدمو المعلومات المحاسبية حسب علاقتهم بالمؤسسة منهم ذوي علاقة مباشرة (ملاك ومسيرين) ومنهم ذوي علاقة غير مباشرة (المقرضين والدولة). (علوان، 2019، ص 111)

الأطراف الداخلية:

الادارة العليا؛ المستويات الادارية؛ الموظفون.

الأطراف الخارجية:

المستثمرون الحاليون والمحتملون؛ المقرضون؛ الدولة؛ العمال وممثليهم؛ الموردون؛ العملاء؛ المنافسون.

2. الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية:

نظام مراقبة المخزون: يراقب هذا النظام الفواتير التي تعكس المواد المخزنة، وكذا التغيرات في مستوى المخزون ويقدم تقارير حول المخزونات؛ يساعد على تقليل الاستثمار في المخزونات وتكاليف التخزين.

نظام حسابات الزبائن: يحدد هذا النظام المبالغ الواجبة الاداء عن طريق عمليتي البيع والشراء، وينتج تقارير حول حالة حسابات الزبائن وتسيير الائتمان يحضر الفواتير الدقيقة والسريعة وتقارير حول ائتمانات الزبائن؛ يسمح بزيادة ارباح عمليات البيع على الحساب وتقليل مخاطر الزبائن المشكوك فيهم.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

نظام حسابات الموردين: يقدم معلومات حول المشتريات والتسديدات الى الموردين، يحضر شيكات الدفع للموردين ويقدم تقارير تسيير الخزينة، ويقدم منافع كثيرة تفيد المؤسسة من خصومات الدفع السريع، يراقب المبالغ المالية المدفوعة من طرف المؤسسة، كذلك يقدم لمتخذي القرار معلومات حول المدفوعات، المصاريف، المشتريات، حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة الى السيولة.

نظام الرواتب: يستقبل ويقدم المعطيات القادمة من بطاقات الحضور للعمال، ينتج شيكات الدفع، كشوف العمال، تقارير الاجور، وتقارير تحليل العمال؛ وتقارير اخرى تفيد المسيرين، يساعد في الدفع السريع للأجور وحساب الاقتطاعات والعوائد، الضرائب، ويقدم تقارير حولها للمسيرين، ويحلل تكاليف اليد العاملة.

نظام دفتر الاستاذ: دور هذا النظام جمع البيانات الصادرة عن باقي الانظمة الاخرى اقفال دفاتر المؤسسة، ويقوم بإعداد ميزان المراجعة، جدول النتائج وميزانية المؤسسة، الى جانب تقارير الايرادات والمصاريف للمسيرين، يقوم بجميع هذه العمليات بطرق سريعة ومرتبطة ويقلل من تكاليفها مقارنة بالطرق اليدوية. (علوان، نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، 2019، صفحة 113)

المطلب الثالث: أسس نظام المعلومات المحاسبية

تناول العديد من الباحثين على مجموعة من الأسس الرئيسية التي يتم العمل المحاسبي بواسطتها وهي تشمل كلا من (مجموعة مستندية، مجموعة دفترية، دليل الحسابات ومجموعة التقارير والقوائم المالية).

حسب (الحبيشي و السقا، 2003، ص 16-19) هي:

1. مجموعة مستندية Documents

تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

أ. توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام .

ب. تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.

ج. تمثل المستندات سجلاً تاريخياً للوحدة الاقتصادية نظراً لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة.

2. مجموعة دفترية Records

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفرغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

اللازمة وصولاً لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية.

3. دليل الحسابات Chart of Accounts

يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة.

4. مجموعة التقارير والقوائم المالية Reports and Financial Statements

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

كما ركز أغلب الباحثين على مجموعة أسس أخرى نذكر منها:

القواعد والمعايير: وهي المجموعة التي تحدد الإطار الفكري لنظرية المحاسبة ومصدر احكامه، وتشكل مساراته وتوجه اعماله.

هيكل النظم: وهو بناء تنظيمي يحدد اقسام والروابط بين مكونات النظام ويحدد هيكل نظام المعلومات المحاسبية حجم المؤسسة، طبيعة نشاطها، أهدافها، شكل الملكية ونوعية المعلومات المطلوبة.

الأفراد: من أجل الحصول على نظام معلومات محاسبية كفى يجب توفر أفراد ذوي مؤهلات تمكنهم من تشغيل هذه النظم بالشكل المطلوب.

الآلات والاجهزة: وهي المعدات المادية اللازمة لتحويل البيانات في النظم المعلومات المحاسبية الى معلومات وايصالها لمستخدميها. (حمودي، 2016، ص 82)

المطلب الرابع: مميزات نظام المعلومات المحاسبية وأهمية تصميمه في المؤسسة الاقتصادية

إن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تمكنه من أن يكون نظام معلوماتي مهم في المؤسسة، كما وإن أي وحدة اقتصادية هي في حاجة دائمة ومستمرة إلى المعلومات لكي تضمن البقاء والاستمرار في مزاوله نشاطاتها وتحقيق الأهداف التي تبغيها.

أولاً: مميزات نظام المعلومات المحاسبية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

ازدادت أهمية المعلومات في الوقت الحاضر أثرها تشكل ركناً أساسياً ومهماً من أركان الوحدة الاقتصادية. ومن أهم مميزاته نذكر ما يلي:

1. يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية واتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.
2. يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل الوحدة، فلا يمكن تصور أي نشاط داخل المؤسسة لا يمس نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو أخرى، باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي.
3. يعتبر أهم نظام معتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار داخل الوحدة الاقتصادية، خاصة القرارات المالية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة في مردودية المؤسسة وهيكلها المالي.
4. يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة على جميع المستويات من أجل اتخاذ القرارات.
5. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطوره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة للمؤسسة.
7. يجب أن يحتوي على نظام مزدوج للمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، لأن هذه الأخيرة تستمد معلوماتها في غالب الأحيان من المحاسبة العامة. (يعيشي و أولاد عامر، 2017، ص15)

ثانياً: أهمية تصميمه في المؤسسة الاقتصادية:

(1) النمو في حجم الوحدة الاقتصادية:

- إن ازدياد حجم غالبية الوحدات من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها قد أدى إلى حدوث واضح في:
- عدد العاملين الذين يعملون فيها.
 - عدد العملاء الذين يتعاملون معها.
 - ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها.
 - تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها.
- الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة.

(2) ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية:

إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية الوحدات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية، وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض.

(3) تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

لم يعد هدف الوحدة محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها أثرها تشمل خفض التكاليف، منع الإسراف وتحسين الإنتاجية.

4) التأثير بالبيئة الخارجية:

من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناجحة عن تغير الظروف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية، وعلى إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف، ولاشك أن ذلك يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات التي يجب أن تتوافر عنها.

إضافة إلى ذلك فإن تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية سوف يعمل على تحقيق الآتي:

- تشغيل البيانات التي تنتج عن الأحداث الاقتصادية في الوحدة لإنتاج المعلومات اللازمة للجهات التي يهملها أمر تلك الوحدة، على أن يتم ذلك في ظل تحقيق أقل تكلفة وأكبر منفعة ممكنة.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية في الوحدة.
- إنتاج وتقديم التقارير والقوائم المالية اللازمة لكافة المستفيدين، بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب والكمية المناسبة.
- تحديث البيانات أولاً بأول عن طريق خزنها وتصنيفها حسب الحاجة إليها. (الحبيشي و السقا، 2003، ص 07)

من خلال ما سبق نستخلص أن نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات نظام المعلومات الإداري، حيث يكمن دوره في تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية بعد تجميعها من مصادر مختلفة والقيام بتشغيلها، لتوجه هذه المعلومات في شكل قوائم مالية إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. حيث تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة إذا اتصفت بمجموعة من الخصائص إلا أن هذا ال يعني الحكم على جودتها بتوفرها على هذه الخصائص، لأنه لا تعني بالضرورة ثقة المستخدمين فيها إلا إذا تم إضفاء المصدقية والثقة فيها وذلك بتدقيقها من قبل أشخاص مؤهلين مهنيًا من داخل وخارج المؤسسة للتعبير بصدق عن هذه المعلومات، ويتحقق ذلك بمساهمة المدققين بإبداء رأيهم حول صحة هذه المعلومات المحاسبية ودورهم في تحسينها لكي يتمكن الأطراف ذات المصالح الاستفادة منها.

المبحث الثالث: تأثير التدقيق الداخلي على جودة نظام المعلومات المحاسبية

يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تحسين نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وحتى يقوم بدوره الرقابي بفعالية يجب أن يتوفر على محددات الجودة اللازمة.

المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبية

قبل التطرق الى مفهوم جودة نظام المعلومات المحاسبية، وجب تعريف الجودة ولو باختصار، الجودة هي كلمة لاتينية مشتقة من qualites ويقصد بها طبيعة الشيء والشخص ودرجة صلاحه، كما وقد عرفت الجمعية الأمريكية للجودة (ASQ) أن "هذا المصطلح يعني الخصائص والمميزات للسلع والخدمات التي تعتمد على مقدرتها في إرضاء الحاجات المحددة للمستهلك. (مساك، 2015، صفحة 44)

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

وتعني جودة المعلومات المحاسبية حسب (بلقاسم كحولي و معطى الله، 2018، ص 203):

مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها. الخصائص التي تنسب بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية.

وتعتبر جودة المعلومة المحاسبية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات، والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والاجراءات المستخدمة في النظام 3 المحاسبي لتحقيق أهدافه. وتشمل هذه المقومات ما يلي:

- ❖ المقومات المادية: وتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والالية المستخدمة في إصدار المعلومة المحاسبية.
- ❖ المقومات البشرية: وتمثل في مجموع الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- ❖ المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.
- ❖ قاعدة البيانات: وتشمل مجموع الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه. (غناي و كحول، 2017، ص 59)

ثانياً: قياس جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية حسب (مساك، 2015، ص 45) من خلال ما يلي:

- الدقة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات: يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك كلما زادت جودتها زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.
- المنفعة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات: وتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

- المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار.
- المنفعة الزمنية: أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج اليه.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

• المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

• المنفعة التقييمية: أي قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

➤ الفاعلية بوصفها مقياساً لجودة المعلومات:

تعتمد الفاعلية على مدى أو درجة تحقيق الشركة لأهدافها، وبالنسبة للمعلومات فإن الفاعلية هي مدى تحقيق الشركة لأهدافها أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

➤ التنبؤ بوصفه مقياساً لجودة المعلومات:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات إنما تمثل مقدرتها التنبؤية في تخفيض حالة عدم التأكد.

➤ الكفاءة بوصفها معياراً لجودة المعلومات:

يقصد بالكفاءة هي حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف الشركة بقصد بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات.

ثالثاً: خصائص المعلومات الحاسوبية الجيدة:

❖ الخصائص الأساسية:

الملائمة: وترتبط خاصية الملائمة بالاستخدام الخاصة بالمعلومات، فإذا كانت المعلومات غير الملائمة للقرار المعين فإنها تكون مفيدة حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى، والهدف من هذه الخاصية إذن هو اختيار طرق القياس والافصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات، وكثير من المنتقدين للقوائم المالية يجادلون بأن القوائم المالية التقليدية تعتبر غير ملائمة لكثير من القرارات التي يجب اتخاذها.

الملائمة ترتبط بالقدرة التنبؤية فإذا كان المستخدم يستطيع تحسين التوقعات المستقبلية بناءً على المعلومات عن الأحداث والعمليات الماضية فإن هذه المعلومات تكون ملائمة.

درجة الثقة: المعلومات الحاسوبية تعتبر موثوق بها لو أن المستخدمين يمكنهم الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية، والأحداث الخاصة للمؤسسة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة فمن الواضح أن هناك درجات للثقة، فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي وتتضمن تقديرات وتقريبات لا تكون دقيقة ومع ذلك فيجب أن تكون موثوق بها، فالهدف من تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمين.

الأهمية النسبية: وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

أو التحريف. الحياد: يجب أن تكون المعلومات خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة مسبقاً.

❖ الخصائص الفرعية:

إمكانية إجراء المقارنات: إن فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود القوائم المالية لنفس السنة بين وحدة اقتصادية وأخرى، أو لنفس الوحدة بين سنة وأخرى وتعتبر المدخل الأساسي والمنهج العلمي في إجراء التحليل المالي والمحاسبي.

الثبات والاتساق في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية: ولتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة بسياسات الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى، وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعايير الأساسية الخاصة بإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي.

اكتمال المعلومات: لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة موجودة تجاه مستخدميها البد من أن يحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التيسر يحتاجها متخذ القرار، وذلك طبقاً لأهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرارات، لذا لا بد الاهتمام بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات.

اقتصاديات المعلومات: لا بد للمعلومات الفعالة أن تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وذلك من خلال مقارنة تكاليف الحصول على تلك المعلومات مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توفر تلك المعلومات.

القابلية للفهم: إن خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والاستفادة تعتمد أساساً على مؤشرين مهمين :

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات .

- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات. (ديار، 2019، ص 62-64)

رابعاً: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

❖ العوامل المتعلقة بالمعلومات:

التصوير والتمثيل: وهو ان تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومطابقة للواقع وان يكون تمثيل الواقع مفهوماً لمستخدميه.

أجل الحصول على المعلومة: أي توفر قاعدة بيانات تتيح المعلومات وقت الحاجة إليها.

التحديد: ان تكون المعلومات دقيقة أكثر وتوضح تفاصيل بحيث يكون القرار الناجم عنها ملائم وبنسبة خطأ أقل.

الملائمة: المعلومات المحاسبية على اساس المنفعة التي تقدمها وملائمتها للنشاطات المرتبطة بها والنتائج المتوقعة.

❖ العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) :

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

العوامل الاقتصادية: تختلف من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي في الرأسمالية يتم التركيز على توفر المعلومات لمستخدميها لاتخاذ القرارات اما الاشتراكية فهي موجهة للتخطيط الاقتصادي في الدولة ولغرض المراقبة المركزية.

العوامل القانونية: تؤثر العوامل والقواعد القانونية بشكل مباشر وغير مباشر على الاعمال المحاسبية بالرقابة والاشراف عليها خاصة شركات المساهمة التي يكون فيها الانفصال لذلك تتحكم القواعد والقوانين التشريعية فيها منذ انشائها حتى تصفيتها وذلك يؤثر مباشرة في اعداد التقارير المالية وكيفية عرضها. (مساك، 2015، ص 44-45)

المطلب الثاني: ضمان جودة المعلومات المحاسبية

تشكل جودة المعلومات المحاسبية مجموع الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية؛ ولكي تصل هذه الأنظمة إلى ذلك يجب أن تطبق إجراءات وممارسات محاسبية معينة قد تختلف من بيئة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المتغيرات الاقتصادية، السياسية، القانونية والثقافية المحيطة بها؛ لذا لا يعد من السهل بلوغ مفهوم الجودة عند الكثير من أنظمة المعلومات المحاسبية، وهذا في ظل الانعكاسات البيئية عليها من جهة، وكثرة وتعقد احتياجات المستعملين من المعلومات من جهة أخرى.

أولاً: ضمان جودة عمليات نظام المعلومات المحاسبي:

1. ضمان جودة المدخلات:

تمر عبر المراحل التالية:

1.1 تحديد مصادر المدخلات:

وتمر بعدة مراحل: الحصول على بيانات، التأكد من الصحة، التصنيف، الترتيب والفرز، التلخيص، العمليات الحسابية، التخزين، الاسترجاع، إعادة الإنتاج، الاتصال.

2.1 تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات:

إن دراسة وفهم الرقابة الداخلية يتم من خلال تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات ومن ثم متابعة عينات النشاط من أو لها إلى آخرها لكل دورة، ويتم تقسيم الأعمال والواجبات بحيث ال يقوم شخص واحد بعمل أكثر من خطوة بالنسبة لخطوات كل دورة، وهذه الدورات هي: دورة المبيعات، دورة المشتريات، دورة الإنتاج، دورة الرواتب، ودورة التمويل.

3.1 الرقابة على المدخلات:

وتهدف إلى التأكد من أن العمليات قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة وكاملة وفي التوقيت الملائم، وبالتالي يجب أن تظهر القيم الصحيحة في الحسابات الصحيحة وفي الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات، وهناك إجراءات عديدة للرقابة على المدخلات:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الفحص بالعين: وهو التدقيق الذي يقوم به الموظف المعين على البيانات الداخلة.

تصميم جيد للمستندات: يشجع على تسجيل بيانات كاملة وصحيحة عن العمليات المطلوب تسجيلها.

سجل للمستندات: حيث تسجل فيه المستندات الواردة قبل عملية التشغيل والخارجة بعد عملية التشغيل، مما يمكن حركة المستندات والرقابة عليها.

ترميز الحسابات: وهو نظام لإعطاء رموز معينة لكل الحسابات.

4.1 ضوابط التحقق من صحة المدخلات:

هي ضوابط وأساليب رقابية تهدف إلى فحص البيانات والتحقق من مدى سالمته وصالحيتها للمعالجة بعد إدخالها إلى النظام ومن هذه الاختبارات:

- اختبار التابع بهدف التأكد من أن البيانات المدخلة متتابعة وفقاً للترقيم المحدد.
- اختبار الإشارة بهدف التأكد من أن مستويات الحقل هي بالإشارة الصحيحة.
- اختبار الشمولية بهدف التأكد من عدم وجود فراغات في حقول البيانات.
- اختبار التكرار بهدف التأكد من سلامة قاعدة البيانات وعدم تكرار إدخال البيانات.
- اختبار التوافق بهدف التأكد من أن العاملين الذين يدخلون البيانات مصرح لهم.
- اختبار المنطق بهدف التأكد من منطوقية البيانات المدخلة.
- اختبار الحقل بهدف التأكد من صحة الحقل.
- رسالة الخطأ وهي إشارة يطلقها النظام عند وجود خطأ.

5.1 ضمان جودة معالجة المدخلات:

❖ **تقسيم العمل والالتزام بالمبادئ المحاسبية:** ويقصد به تحديد الاختصاصات للعمال، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمال وقوع الأخطاء والسرقة والتلاعب كما أن التقسيم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول كون ان الاحتفاظ بالأصل لدى موظف وتسجيل عمليات الاصل لدى موظف اخر.

اما الالتزام بالمبادئ المحاسبية وهو ضمان الاستمرار في استعمال نفس الطريقة والإجراء المحاسبي وعدم تغييرها من فترة لأخرى.

❖ **الرقابة على المعالجة:** تعتبر من أهم أنواع الرقابة، وبدونه تتعرض المؤسسة لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الغش والانحرافات النوع من الرقابة يهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بدقة وبشكل كامل وأنه تم استخدام

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

الملفات والبرامج المناسبة، ويمكن تتبع كافة العمليات والسجلات، وأنه تم معالجة العمليات المصرح بها وعدم معالجة أي عمليات غير مصرح بها.

2. ضمان جودة المخرجات:

يجب أن يصمم نظام المعلومات الحاسوبية بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

- ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المؤسسة بوسائل تحقيقها.
- عرض وتحليل نتائج فعاليات وأنشطة وأقسام المؤسسة، بحيث يتمكن القائمون على إدارتها من تقييم أدائها والرقابة عليها بسهولة.
- وحتى تكون المخرجات دقيقة وصادقة فإنه يجب مراعاة الشروط التالية عند إعداد وعرض وتصميم القوائم المالية (المخرجات):
- ضرورة وضوح وسهولة فهم التقارير المالية.
- تحديد ما يجب إدراجه والإفصاح عنه في التقارير وما يجب إهماله منها.
- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية في المؤسسة وكذلك المستخدمين الخارجيين.
- تحقيق الخطة الموضوعية لها أي التي ينتج عن أدائها انحرافات ملحوظة في الأهداف المرسومة.

1.2 الرقابة على المخرجات: يمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع

الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها:

- وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات واعادتها للتشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات.
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
- وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء والمخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها.
- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها.

2.2 مخاطر عدم مصداقية المعلومات في المؤسسة: إن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة وكذا المعلومات الصحيحة التي تعتمد

عليها المؤسسة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات.

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات الحاسوبية في المؤسسة الاقتصادية

حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف بالدرجة الكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يليها القرار، وتحتاج الإدارة إلى المعلومات الكافية لمواجهة نشاطها وفي كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في اتخاذ القرارات.

كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية، الوقت، التكلفة، إضافة لكون المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية الدقة، الشمول، الكفاية، الوقت، والتكلفة. (بن عيسى و مكى، 2019، ص 28-32)

ثانيا: معايير جودة المعلومات الحاسوبية:

(1) الدقة كمقياس لجودة المعلومات الحاسوبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات الحاسوبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل والشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية. وبالرغم من أهمية هذا القياس في التعبير عن جودة المعلومات الحاسوبية فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد. لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

المنفعة كمقياس لجودة المعلومات الحاسوبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية :

(2) المنفعة الشكلية:

وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثال يعظم كل من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات .

المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

(3) الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات الحاسوبية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة القرارات.

4) التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات المحاسبية إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

5) الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل تكلفة ممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات. (ديار، 2019، ص 69-70)

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية

إن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية تبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة كبيرة ودور فعال من خلال تقليل أخطاء هذه الأخيرة، وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة والحصول على نظام معلوماتي سليم ذو جودة سليمة.

1. العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية:

من أجل القيام بعملية المراجعة بكفاءة لتمكين المراجع الداخلي من القيام بواجباته بالكفاءة المهنية المتطلبة منه بحسب المعايير الدولية والمحلية للمراجعة، وإذا كان استخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعية بفاعلية والتأكد بأن الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة، ومن هذا عملية المراجعة عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقيق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوظيف النتائج الأطراف ذات العلاقة، ويجب على المراجع أن يبلغ كال من الإدارة العليا للمؤسسة ومجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهرية في نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية والتي لم يتم معالجتها، أو تصحيحها قبل فحصها ويفضل أن تتسم الاتصالات بين المراجع والمؤسسة محل في صورة تقرير مكتوب، حتى يتمكن تفادي احتمال سوء الفهم وإذا اكتفى المراجع الداخلي بتبليغ المسؤولين بالمؤسسة شفويا فعليه أن يشير إلى ذلك بكتابة

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

ملحوظة في أوراق المراجعة نجد أن المراجعة الداخلية لها دور كبير لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقليل مخاطر المراجعة إلى المستوى الأدنى المقبول.

2. انعكاس كفاءة المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الكفاءة مفهوم عام يشمل القدرة على استعمال المهارات والمعارف في وضعيات جديدة ضمن حقل مهني، فهي تشمل التنظيم والتخطيط والتجديد والقدرة على التكيف مع النشاطات الجديدة، وبهذه المفاهيم فنن اكتساب الكفاءات يشكل من اكتساب المهارات والمعارف فقط، وتشير كفاءة المراجعة الداخلية إلى مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالفعاليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجعات أو النتائج التي تحققها المؤسسة، ولذلك فهي إنجاز قدر أكبر من الأهداف المحددة (مخرجات) بتكاليف أقل (مدخلات) ولقد تم الاستعانة بمعايير المراجعة الداخلية في قياس كفاءة المراجعة الداخلية ويتضمن الأبعاد الآتية (ديار، 2019، ص 75-78):

- ❖ **الاحتراف المهني:** ينبغي أن يؤدي المراجع الداخلي مهم عمله بكفاءة وعناية مهنية الزمة.
- ❖ **الاستقلالية:** ينبغي أن يكون عمل المراجعة الداخلية نشاطا مستقلا، وان يتسم عمل المدققين الداخليين بالموضوعية والاستقلالية.
- ❖ **الاتصال:** يتوجب أن يعمل المراجع الداخلي على توصيل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد الملائمة والخدمات الاستشارية ورفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة.
- ❖ **برنامج المهمات:** ينبغي على المراجع تطوير برامج العمل، وتوثيق تلك البرامج وتحديد وتحليل وتقييم المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمات للتدقيق الداخلي.
- ❖ **التكلفة:** ينبغي على المراجع الداخلي تحقيق أهداف المراجع الداخلي بأقل وقت وجهد وكلفة وصولا إلى إنجاز المهمات.

3. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، ومن بين الأهداف التي يسعى التدقيق الداخلي لتحقيقها هي التأكد من صحة وسلامة وملاءمة المعلومات المالية والمحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة ونوعية هذه المعلومات، إذ يعد التدقيق الداخلي من بين العوامل المؤثرة على نوعية المعلومة المحاسبية. ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال الدور الذي يقوم به في تقييم ومراجعة مختلف العمليات والأنظمة داخل المؤسسة، وخاصة نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بإنتاج المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجاته، فمن خلال إجراءات التدقيق والفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على عناصر ومكونات نظام المعلومات المحاسبي من تدقيق وفحص مدخلاته، ومراقبة عملية المعالجة عليها، وفحص مخرجاته بهدف الاطمئنان من سالمته وجودتها لتكون أساسا لإعداد مختلف التقارير والقوائم المالية التي تعكس أداء ووضعية المؤسسة ومركزها المالي، وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات اللازمة.

4. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تدقيق نظام المعلومات المحاسبية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

يقصد بتدقيق نظام المعلومات المحاسبي او تدقيق نظم معالجة البيانات عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة.

وتكمن أهمية تدقيق نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

- الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجية.
 - التأكد من سلامة نظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات.
 - الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
 - المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها.
 - تقييم مدى فعالية نظم الضبط الداخلي.
 - التأكد من مدى سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المؤسسة.
- كما يتوصل المدقق الداخلي لنظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي قام بتدقيقها من خلال قراءة القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض (ضيف، 2020، ص 65):
- ✓ بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصدة التي اعتبرها غير عادية في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق الداخلي؛
- ✓ التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العالقات الغير عادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها؛
- ✓ الحكم على سلامة القوائم المالية ككل والإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية محل التدقيق، بالإضافة إلى الحكم على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية المؤسسة على الاستمرار. وفي هذه المرحلة يستخدم المدقق أدوات مختلفة للتوصل للأهداف السابقة تتمثل في :
- استفسارات من المشرفين من الجهة محل التدقيق عن بعض جوانب النشاط والتي قد تكون شفوية أو مكتوبة؛
 - مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية التي تخص السنة السابقة؛
 - تحليل النسب للتعبير عن العالقات بين عنصرين أو أكثر وتفيد المدقق الداخلي في معرفة التغيرات الهامة وهي ال تعتبر ذات جدوى إلا بعد مقارنتها مع نسب أخرى خلال الفترة محل التدقيق من خلال مقارنتها بأرصدة حسابات الفترات السابقة ومعرفة الانحرافات وتحديد اتجاهاتها وتفسيرها ومعرفة الأسباب.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في: "ما دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية"، حيث تناولنا في هذا الفصل الدراسة النظرية تم تقسيم الفصل الي ثلاثة مباحث مقسمة الى جانب نظري يتعلق بالتدقيق الداخلي، جانب نظري حول نظام المعلومات المحاسبية والأخير تم التناول فيه العلاقة المرتبطة بينهما. كما إن الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي يتمثل أساسا في إظهار نتائج المؤسسة بصورة سليمة من خلال ضمان مصداقية المستندات والبيانات المالية، حيث تطورت هذه الأخيرة من مجرد عملية رقابية إلى وسيلة لرفع كفاءة موارد المؤسسة، وعليه، ومن خلال عملية التدقيق الداخلي وجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، ولا يكتسب هذا النظام المعلوماتي هذه الخاصية إلا إذا تم تدقيقها من قبل المدققين الداخليين.

الفصل الثاني

التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية

دراسة حالة

مؤسسة بسكرية للآجر SARL

"المنطقة الصناعية بسكرة"

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للتدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية والعلاقة بينهما التي تؤدي الى الحصول على الجودة في النظام المعلوماتي المحاسبي، واستكمالاً لما تم التطرق اليه في هذا الجانب، قمنا بدراسة تطبيقية لمطابقة المعرفة النظرية على ما هو موجود في الواقع، من خلال تطبيق ما تطرقنا إليه من مفاهيم على المؤسسة الاقتصادية والاستفادة من تجربة العاملين في الميدان كان اختيارنا مؤسسة بسكرية للآجر والفخار التابعة لمجمع عموري لصناعة الآجر الأحمر لتطبيق موضوع الدراسة بهدف التعرف أكثر على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي في هذه المؤسسة.

كما سنتناول دراسة هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة بسكرية

المبحث الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بجودة نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة "بسكرية".

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يقدم هذا المبحث مؤسسة "بسكرية للآجر SARL" بالمنطقة الصناعية لسيدي غزال في ولاية بسكرة، من نشأة وتعريف للمؤسسة محل الدراسة في المطلب الأول، هيكلها التنظيمي في المطلب الثاني، وتشخيص مالي في المطلب الثالث كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها

نشأت مؤسسة "بسكرية" في المنطقة الصناعية بسيدي غزال لولاية بسكرة خلال 2012 وتم منح مقرها كامتياز من طرف الدولة بعد الانتهاء من أشغال تجهيزها في فيفري من عام 2013، ثم كانت البداية الرسمية في العمل الإنتاجي ومختلف مصالح الإدارة فيها في مارس من نفس العام. وتنتج المؤسسة مالا يقل عن 290000 طن سنويا من الحجر الأحمر.

وتعتبر هذه المؤسسة كفرع من فروع مؤسسة "الاحوة عموري" لصناعة مواد البناء والتعمير هو مجمع عائلي بدأه الوالد "عموري" الذي كان مقاول في الأشغال العمومية والبناء في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات، وكان يواجه مشكل كبير في تأمين مادة الآجر، راودته فكرة إقامة مصنع للآجر في مدينة بسكرة مع بداية انفتاح الاقتصاد الجزائري بتوجهه نحو سياسة اقتصاد السوق في أواخر 1986، فحاز رسميا على رخصة البناء وكذلك اعتماد هيئة التخطيط بالوزارة سنة 1987. ثم تم الحصول على اعتماد انجاز مصنع بطاقة إنتاج 50 ألف طن سنويا، ثم بدأ النشاط يتطور ويتنوع والمجمع ينمو ويكبر إلى أن أصبح اليوم يشمل حوالي 20 مصنع لإنتاج الآجر الأحمر على مستوى الوطن، كما يضم المجمع حوالي 9 فروع مختلفة الأنشطة تؤمن نحو 5000 منصب شغل إطلاق مصنع بسكرية سنة 2002 ومؤسسة عموري لعروسي في 2003 ثم عموري للفخار في 2004 وصولا إلى 20 مصنع لإنتاج الآجر الأحمر تشكل المجمع الأول في الجزائر وإفريقيا بقدرة إنتاجية تفوق 3 مليون طن سنويا، ومصانع الآجر الأحمر لوحدها تشغل 4000 عامل.

والملاحق رقم (1): يوضح البطاقة التقنية لمؤسسة "بسكرية".

ظهرت هذه المؤسسة كما أسلفنا ضمن التوجه العام نحو القطاع الخاص لاستغلال المدخرات وتخفيض الأعباء على الدولة التي كانت تسيطر على جل المجالات الصناعية دون تحقيق الفعالية والكفاءة في ذلك، وبصفة أدق ظهرت في إطار ما يسمى بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من طرف الدولة كحل لتخفيض معدل البطالة وتشجيع المبادرات والإبداعات المضيفة للقيمة، والمساهمة بشكل قوي في دعم الصناعات والنشاطات خارج المحروقات لإرساء التوازن للاقتصاد الوطني. وتصنف مؤسسة بسكرية للآجر على أنها مؤسسة صغيرة "PE"، وجاء هذا التصنيف حسب القانون رقم 01-18 بتاريخ 2011/12/12، حيث كان يقدر إجمالي عدد العمال في ذلك الوقت ب 119 عامل وحققت رقم أعمال قدر ب 106.407 كيلو دينار جزائري، واللذان يعتبران معياران هامين في تحديد الفئة التي تنتمي لها المؤسسة حسب هذا القانون.

أهداف المؤسسة:

تهدف المؤسسة كمختلف المؤسسات الاقتصادية والصناعية بتطوير رقم أعمالها السنوي، وهذا بفعل السياسة التسييرية الفاعلة للمجمع، والهادفة أيضا الى تحسين نوعية وجودة ما يتم إنتاجه بأسعار ملائمة وبالكميات المطلوبة، وعليه ومن أجل المحافظة على المستوى المتميز له فإنه يسعى الى تحقيق أهداف مسطرة بما يتوافق مع طبيعة نشاطه وطبيعة محيطه وتمثل أهم أهداف المجمع في:

- ✓ الارضاء الكلي والدائم للزبون وهذا بوضع سياسة لتحسين النوعية والجودة تدريجيا .
- ✓ إكتساب التكنولوجيا الحديثة في مجال صناعة المواد الحمراء.
- ✓ توسيع الحصة السوقية للمجمع، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال بنا وحدات إنتاجية جديدة.
- ✓ تنوع تشكيلة المنتجات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهام المستويات الوظيفية

النظام المؤسسي أو الهيكل تنظيمي لمؤسسة ما، يتكون عادةً من الأنشطة والمهام التي يتم توزيعها بين العاملين بالمؤسسة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو بالضرورة مُوجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة والتنظيم. كما يُمكن اعتبارها أيضاً بكونها منظار للأفراد اتجاهاً مؤسستهم والبيئة المحيطة.

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

قبل التعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة وجب عرض بعض المعلومات الخاصة بالعمال:

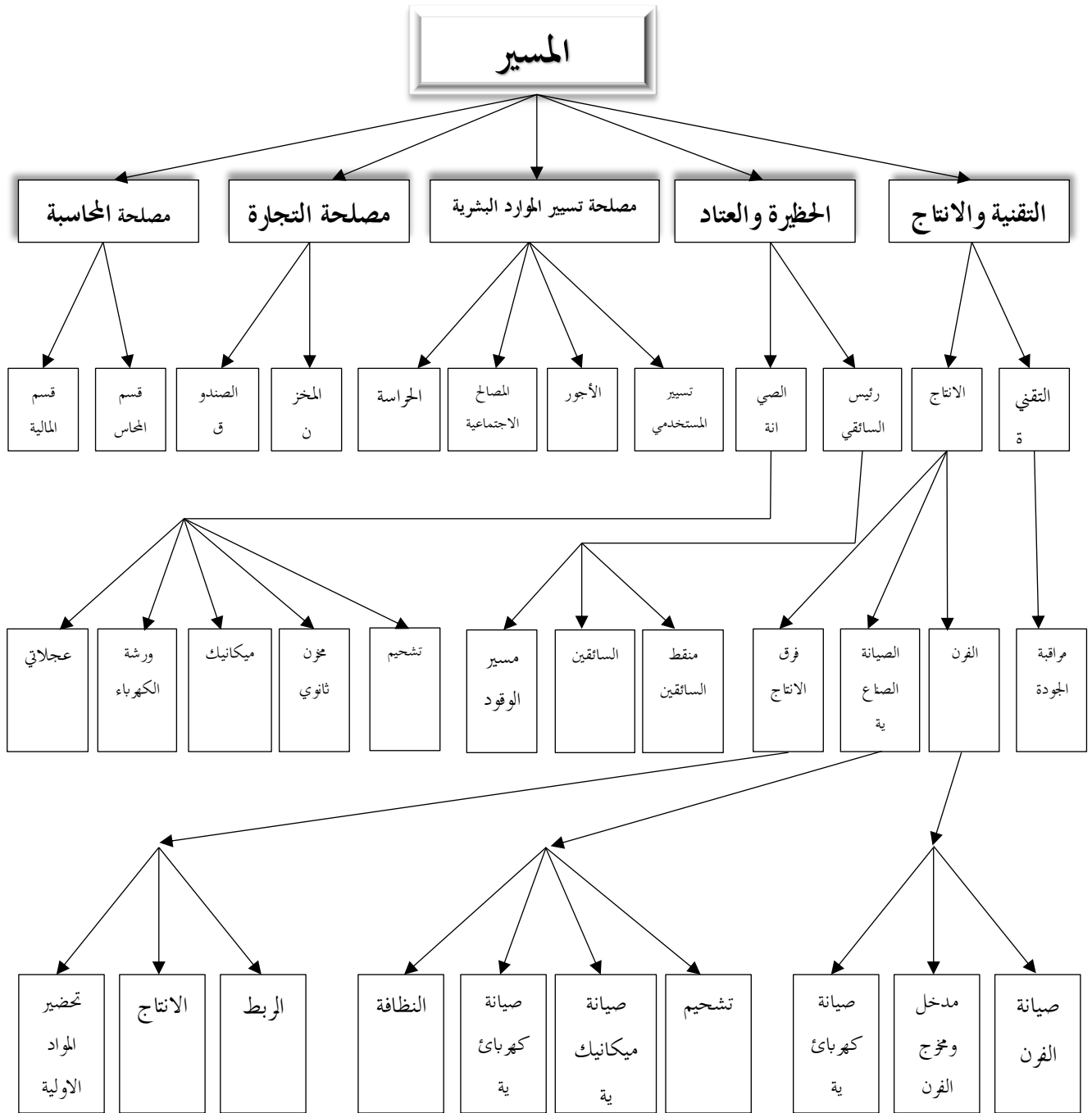
تحتوي المؤسسة على عدد عمال اجمالي يتكون من 178 عامل ينقسمون الى ما يلي: مصلحة التلحيم والخراطة + مصلحة التشحيم، عمال الانتاج، سائقي الات الشوكة والشحن، عمال الميكانيك، ورشة الكهرباء ومقر الحراسة.

كما توفر المؤسسة عدة وسائل للحماية والوقائية الخاصة بالعمال من أخطار حوادث العمل من بينها: (الحذاء الواقي، قفازات، خوذة الرأس). ودور المؤسسة اتجاهاً اجراءات السلامة المهنية: توفير سيارة اسعاف والتعليمات المستمرة.

الحوادث الأكثر شيوعاً في المؤسسة هي: الجروح والأخطار الكهربائية، أسبابها التسبب وعدم الحيطه والحذر من بعض العمال وكذا التهاون.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

شكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة (إدارة الموارد البشرية)

ثانيا: مهام المستويات الوظيفية

وانطلاقا من الشكل السابق يمكن تحديد المهام الرئيسية لكل المستويات التنظيمية للوحدة كما يلي:

❖ **المسير:** هو مدير الأعمال الذي ينفذ الإجراءات واتخاذ القرارات اللازمة بهدف نجاح عمل المؤسسة ومشاريعها كما يتحمل مسؤولية ارشاد فريق العمل. وأهم ادواره تكمن في: التفاعلية، المعلوماتية والقرارية.

➤ **مصلحة التقنية والإنتاج:** تنتج أهمية إدارة الإنتاج والعمليات من كونها إحدى الوظائف الأساسية في المنشآت الصناعية التي تتم بإنتاج السلع والخدمات من عناصر الإنتاج المتاحة بأعلى كفاءة وأفضل استخدام، لتوفير السلع والخدمات إلى مستهلكيها بالكميات المطلوبة والجودة المناسبة والتكلفة الدنيا، ومحاولة التخفيف من آثار العوائق والعقبات المذكورة على الإنتاج بأدنى درجة ممكنة. هو ذلك النشاط الذي يتولى عملية توحيد ثم تحويل الموارد المتاحة لنظام معين وفق أسس محددة من أجل إضافة أو خلق قيمة تتلاءم مع السياسات التي تمارسها إدارة ذلك النظام والشكل التالي يبين توضيحا لحدود المسؤولية المباشرة لإدارة العمليات الإنتاجية.

كما تنقسم الى الوظائف التالية:

- **قسم الشراء:** تتمثل مهمة هذا القسم في تموين الوحدة بالمواد الأولية، وقطع الغيار والتجهيزات وذلك طبقا للبرنامج المحدد من طرف الوحدة وتحقيق هذه المشتريات بالشروط الحسنة والموضوعية للأسعار، فهو أيضا يهتم بالأنشطة التالية:

✓ تسيير مخزون المواد الأولية الموجهة لعمليات الإنتاج .

✓ تسيير مخزون قطع الغيار الخاصة بالانتاج.

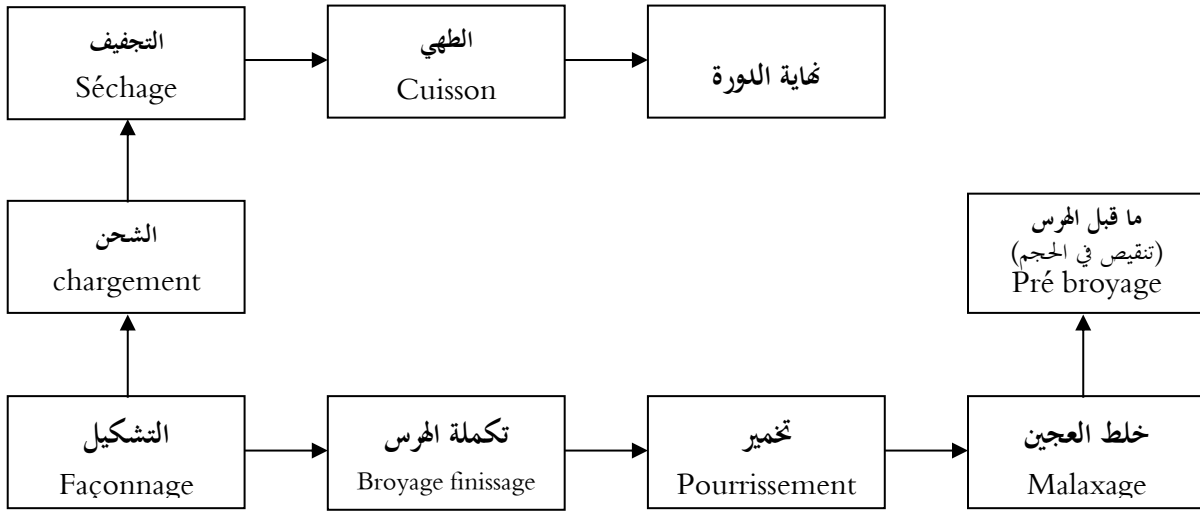
- **قسم الإنتاج:** يتكفل ب:

✓ مراقبة و متابعة العملية الإنتاجية كما و نوعا في الوقت المحدد .

✓ تحديد موعد إنفا الطليبة و موعد تسليمها للعميل.

✓ تقدير كمية و نوعية المواد الأولية و المدة اللازمة لتوفيرها.

شكل رقم (5): سير عملية انتاج الاجر



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات المؤسسة.

- قسم الصيانة: يتكفل ب:

مصلحة المنهجية والتنسيق: تقوم هذه المصلحة بالتنسيق بين فرع العمل، التي تقوم بعمليات التدخل على مستوى ورشات العمل، حيث تقوم هذه المصلحة وبناء على طلب من الورشات بإصدار أمر القيام بمهمة تدخل إلى كل الأقسام المعنية بهذا التدخل (آليات، كهرباء، ميكانيك)، حيث يتم تشكيل فريق عمل على حسب اختصاصه، ويقوم بتنقل إلى مكان العمل لإجراء مختلف التعديلات أو الإصلاحات اللازمة، إذن فهي المهمة الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة مراحل العمل المختلفة قبل، أثناء، وبعد الانتهاء.

مصلحة الصيانة الصناعية: تتكفل بصيانة جميع عتاد الوحدة سواء كان عتاد صناعي للإنتاج أو وسائل نقل كالسيارات والشاحنات فهي تشرف على أربعة خلايا:

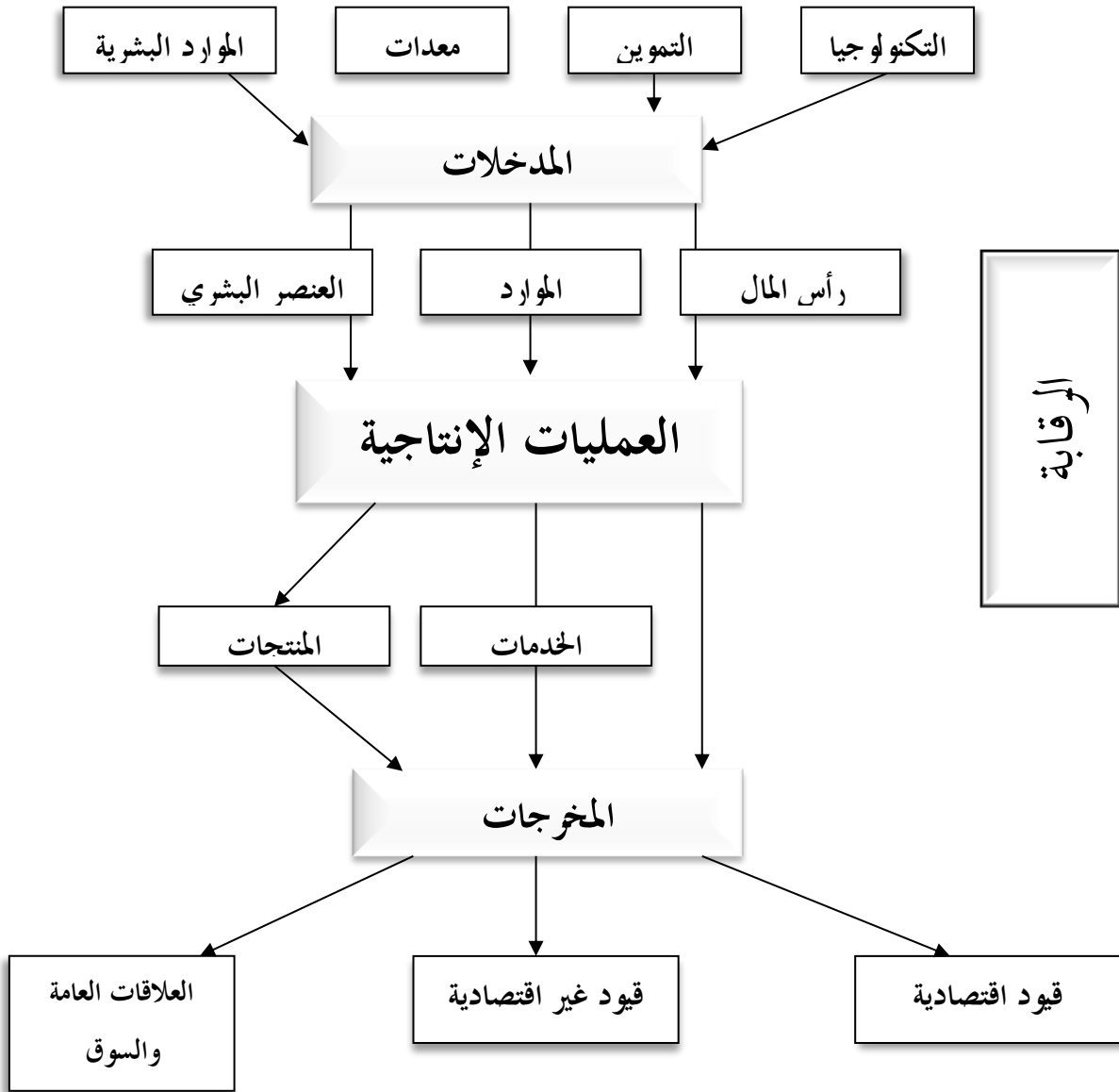
✓ خلية الصناعة الميكانيكية.

✓ خلية الصيانة الكهربائية.

✓ خلية عتاد النقل.

كما يمكن تلخيص مصلحة التقنية والإنتاج في الشكل التالي:

شكل رقم (6): عمل مصلحة التقنية والإنتاج



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

- **مصلحة تسيير الموارد البشرية (03 عمال):** يمثل قسم الموارد البشرية القسم المسؤول عن الأنشطة المتعلقة بالموظفين داخل الشركة، ومن أهم هذه الأنشطة تعيين الموظفين الجدد وتدريب الموظفين الحاليين والاهتمام باستحقاقات الموظفين وغيرها، كما وان هذه المصلحة مكلفة بتنمية وتطوير نظام تسيير الموارد البشرية وتحديد السياسة والأساليب المتبعة في الأجور وترقية العمال وكل ما يتعلق بمسيرة العمال. وتعتبر مصلحة المستخدمين من أهم المصالح في هيكل المؤسسة نظرا لطبيعة المهام المنوطة بها والمتمثلة في تسيير الموارد البشرية، يشرف على تسييرها رئيس المصلحة لمتابعة جميع العمليات المخولة للمصلحة إنجازها. وتتلخص مهامها في:
- ✓ المساهمة في تحديد سياسة الوحدة داخليا وخارجيا.
 - ✓ العمل على توفير الوسائل الضرورية لتسيير سياسة الوحدة.
 - ✓ مراقبة حركات العاملين في الوحدات.

✓ تقييم أداء الموظفين داخل المؤسسة وعليها تقديم التعويضات حسب الكفاءة.

✓ القيام بتعيين المستخدمين الإداريين والتقنيين وأعاون الخدمات في المؤسسة متابعة مسارهم المهني وتسيير شؤونهم في اطار التنظيم الجاري به العمل.

✓ متابعة المسار المهني للموظف من بداية الى نهاية التوظيف.

✓ انجاز قرارات التربص للموظفين المعنيين الجدد.

✓ إنجازات قرارات الترسيم.

✓ انجاز مقررات الترقية في الدرجة.

✓ انجاز قرارات العطل المرضية الطويلة المدى

كما وتهدف الى:

✓ اعداد وبناء قوى عاملة قوية.

✓ دعم الموظفين داخل الشركة وتقديم المشورة لهم.

✓ دعم المدراء وتقديم المشورة لهم.

✓ بناء ثقافة وبيئة عمل متينة.

➤ **مصلحة التجارة (01 عمال):** مهمتها هي رسم السياسة التجارية للوحدة وتحقيق الأهداف التجارية المسطرة وذلك عن طريق

تنشيط الوظيفة التجارية وتمثل وظيفتها في:

✓ تعظيم معدل مبيعاتها.

✓ التنسيق بين كل الوحدات الإنتاجية للمجمع.

✓ تحديد احتياجات السوق حسب الكم والنوع.

✓ تسليم الطلبات الخارجة للعمال.

✓ المصادقة على الفواتير.

والملاحق رقم (2): يوضح فاتورة شراء مواد أولية (رقم 0011185)

الملحق رقم (2): يوضح فاتورة شراء مواد أولية



PETRO BARAKA
Stockage Et Distribution Des Produits Pétroliers
R.C N°: 07/00-0243144 B12 NIF N°: 001207024314486
TIN: 00081035 NIS N°: 001207010008373
Capital Social: 1 000 000 000 DA
Domiciliation Bancaire: BADR BISKRA Agence 393
RIB N°: 003 00393 0002559 300 79



FACTURE N°F.C 0011185

CLIENT

12-05-2022

C0001 SARL EL OUTAYA POTERIE
DOIT ZONE INDUSTRIELLE - BISKRA
Vile BISKRA - BISKRA
M Fiscal: 000907024287921
Article: 07018104055
RC N° 07/00/0243144
NIS: 00090701004684

N°RF: BCH 1110
N°DC
N°CH:

Chauffeur : DJAIDER BACHIR

REF	DESIGNATION	QUANTITE	PRIX UNITAIRE HT	MONTANT
1	CAS OIL LITRES	12 000.00	14.5981	175 177.20
	TCE			3 600.00
	TPP			108 000.00
	TVA 10%			53 803.67
	Taux			0.00
	Recette			0.00
	TOTAL			340 580.87



Arrêtée la présente Facture de Vente à la somme de: TROIS CENT QUARANTE MILLE CINQ CENT QUATRE VINGTS CINQ MISEM ET

ARRÊTÉE A :

QUATRE-VINGT-SEPT CENTIMES

MODE DE PAIEMENT

VISA FOURNISSEUR

CHEQUE
VIREMENT
ESPECES



Lot n° 7 Zone Industrielle Biskra Tél: 033 65 44 15/ 033 65 43 81 Fax: 033 65 41 85/033 65 44 16

Téléphone Clientèle: 06 61 60 29 29

E-mail : petrobaraka@gmail.com/ contact@petrobaraka.com

أمين الصندوق (2 عمال): هو المسؤول الأول عن إدارة خزانة المؤسسة باسم أمين الصندوق التابع لمصلحة التجارة نظراً للعلاقة المباشرة بينهما في العمل اليومي لعمل المؤسسة. وهو الذي يتولى مهام إدارة النقد والسيولة وإدارة المخاطر وتمويل العمليات النقدية المباشرة، ويعد أمين الصندوق أحد الدعائم الأساسية للبنية التحتية المالية للمؤسسة. وعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة تقوم على استئجار كاتب حسابات للقيام بهذا العمل الروتيني إلا أن أمين الصندوق يقوم بالإشراف على عمل كاتب الحسابات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والفرعية.

وتُعد مهمته من المهام اليومية حيث يتولى أمين الصندوق ب:

✓ تسجيل جميع الأموال التي يتم إنفاقها أو اكتسابها داخل المؤسسة،

✓ يتولى القيام بمسك الدفاتر وإيداع الأموال في البنوك وتجهيز الشيكات وتسوية كشف الحساب الشهري.

➤ **مصلحة المحاسبة (04 عمال):** هي جزء لا يتجزأ من عمل المؤسسة الإداري، بحيث تعمل مصلحة المحاسبة وأنظمتها وتقاريرها على مساعدة المسيرين في عملية اتخاذ القرار، ويعمل المحاسب على توفير جميع المعلومات والتقارير المالية وتقديمها للمدراء وللهيئة الإدارية، مما يمكنهم من القيام بأعمالهم بكل سهولة تُساعد المعلومات التي تُقدمها النظم المحاسبية على عملية الرقابة والتدقيق الداخلي للمؤسسة.

يمكن تلخيص أهم مهام مصلحة المحاسبة فيما يلي:

✓ عرض الكتابات المحاسبية و تطور عناصر ممتلكات التاجر و الشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها، و ذلك على أساس الوثائق و الأوراق المحاسبية المقدمة إليه، و تحت مسؤوليته.

✓ اعداد التصريحات الجبائية المتعلقة بمصلحة الضرائب والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

✓ يُشرف على المستندات المالية الأساسية، والدفاتر المحاسبية من خلال إثبات العمليات المالية في دفاتر الدائرة.

✓ يُوثق القيود، والسجلات، ومستندات الصرف، وكل ما يعزها من أوراق تتعلق بحسابات الدائرة.

✓ يُسجل المشتريات والمبيعات حسب الفواتير الرسمية. يُنظم ويُسق المستندات المعدّة للصرف.

✓ يُنظم الحسابات ويسجلها، وكذلك الإجراءات التي تتعلق بها يُعدّ التقارير الدورية عن الحسابات والتحليل المالي.

✓ يُحصّل إيرادات الدائرة بموجب وصولات قبض مالية، ثمّ يودعها في البنك.

✓ يُعدّ مذكرة التسويات البنكية، أو المقابلة الشهرية لحساب البنك. يُطابق حساب الصندوق مع الحسابات والبيانات المختلفة بشكل يومي.

✓ يُعدّ ميزان المراجعة بشكل شهري. يدقق مالياً، ويفحص، ويجرد السجلات والصناديق والقيود المالية في الدائرة بشكل دوري للتأكد من سلامته.

المطلب الثالث: التشخيص المالي للمؤسسة

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مؤسسة بسكرية للأجر SARL"المنطقة الصناعية بسكرة"

يعمل المسير المالي للمؤسسة على عملية تحليل الوضع المالي لها وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية أو إعادة تقييم توجيهاتهم الاستراتيجية. وقد يطلبه مستشارون من خارج المؤسسة في حالات ما.

ويساعد التشخيص المالي للمؤسسة بشكل كبير في توقع مستقبل المؤسسة من حيث تحديد مختلف مؤشرات الأعمال المتعلقة بها، وتتطلب خبرة المحاسب والمسير المالي ونظراته لتفادي تعظيم التكاليف أو خسائر محتملة.

رقم أعمال المؤسسة:

رقم الأعمال هو أحد العناصر المهمة في الشركة بالنسبة للجميع المساهمين، العمال، المحاسبين، الضرائب والشركات المنافسة، حيث أن أثره الأكبر يظهر في النتيجة السنوية للمؤسسة. كما يعتبر رقم الأعمال المؤشر الأول للحالة الصحية للمؤسسة، وأيضاً أداة فعالة في تقدير المبيعات.

للعلم ان حساب رقم الاعمال يتم في فترة كانت، لليوم، للأسبوع، للشهر، للسنة.

كما يمكن حساب رقم الأعمال CA عن طريق السلع المفوترة كما يلي:

$$\text{رقم الأعمال} = (\text{كمية السلع المباعة} \times \text{سعر البيع للوحدة})$$

وبعد دراسة الحالة المالية للمؤسسة تبين أن رقم أعمالها للسنوات الثلاث (03) الأخيرة كان كالتالي:

جدول رقم (1): الأعمال السنوي للثلاث سنوات الأخيرة

السنة المالية N	رقم الأعمال السنوي (DA)
2019 (N-2)	285.823.434
2020 (N-1)	308.307.088
2021 (N)	241.420.419

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات المؤسسة

نلاحظ أن تطور رقم الأعمال للمؤسسة في السنوات الثلاث الأخيرة سجل ارتفاعا نسبيا بين سنة (2019) و (2020) وانخفاضا بين سنتي (2020) و (2021) بحيث أن معدل نمو CA بينهما كان كالتالي:

أولا: بين سنتي (2019) و (2020):

$$\text{نسبة تطور رقم الأعمال} = \frac{100 \times [N-2]}{([N-2]-N-1)}$$

$$\text{نسبة نمو رقم الأعمال} = \frac{100 \times (285823434)}{(285823434-308307088)} = +07.86\%$$

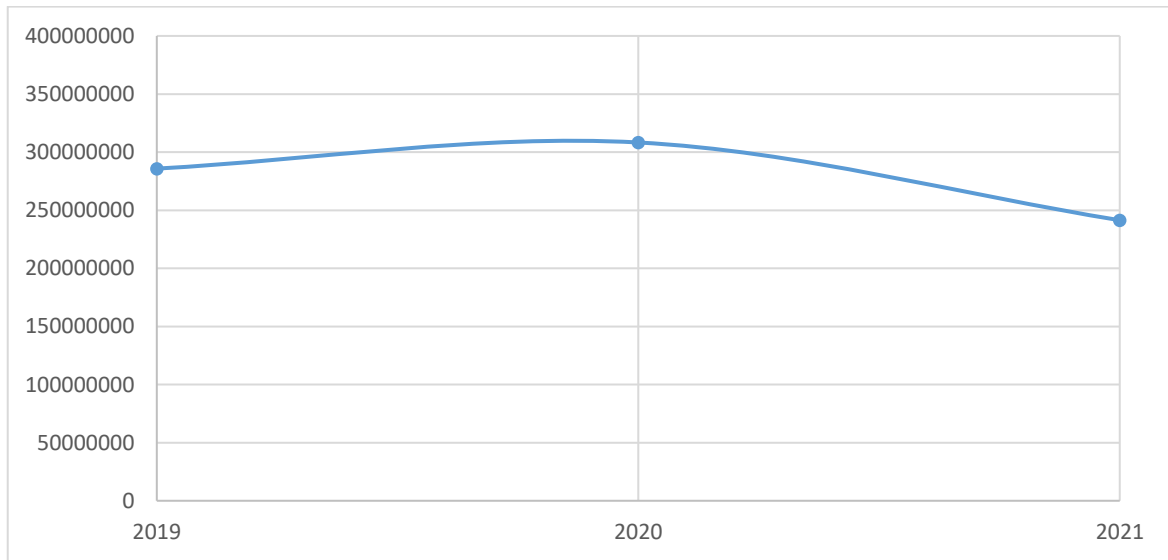
ثانيا: بين سنتي (2020) و (2021):

$$100x [N-1] / ([N-1]-N) = \text{نسبة تطور رقم الأعمال}$$

$$-21.75\% = 100x (308307088) / (308307088-241420419) = \text{نسبة نمو رقم الأعمال}$$

والشكل التالي يوضح تطور رقم أعمال مؤسسة "بسكرية" في السنوات الثلاث الأخيرة:

شكل رقم (7): تطور رقم الأعمال مؤسسة "بسكرية"



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

وتبين أن هذا الانخفاض كان من أسبابه القيود الخارجة عن أيدي المؤسسة لما تبعته من حوادث غير طبيعية أبرزها "فيروس كورونا"، الذي أدى هذا الأخير الى توقف عمليات الإنتاج والبيع لفترة ما بين عامي (2020) و(2021) وكذلك المشاكل الصحية لبعض العاملين التقنيين والاداريين.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة "بسكرية"

تقوم الإدارة بالرقابة الدورية على جميع الوظائف الإدارية للمؤسسة للتأكد من التنفيذ الفعلي للسياسات والإجراءات المخطط لها والكشف عن الانحرافات والتلاعبات التي من شأنها أن تضر بصحة وأمانة المعلومات.

المطلب الأول: واقع التدقيق الداخلي للمؤسسة

بعد طرح مجموعة من الأسئلة حول واقع لتدقيق الداخلي بمؤسسة "بسكرية للآجر SARL" اتضح لنا أن هناك تطبيق جيد ومحكم للسياسات الداخلية للمؤسسة من قبل الموظفين والاداريين التي أدت الى امتيازها في تطبيق مبدأ سرية العمل الخاص بالمؤسسة.

وبعد قيامنا باستفسارات حول عملية التدقيق في المؤسسة لجمع المعلومات المراد اليها، اتضح لنا ما يلي:

لا تتوفر المؤسسة على إدارة أو هيكل خاص بالتدقيق الداخلي وهذا نسبة الى حجم المؤسسة الصغير والذي يكتفي بمدققين داخليين تعينهم مديرية الجودة، حيث وفقا لمتطلبات معيار (إيزو ISO 9001) والذي ينص وجوب المؤسسة تنفيذ تدقيق داخلي على فترات مخططة لتحديد ما إذا كان نظام إدارة الجودة مطابق لمواصفات تطبيق معيار إيزو 9001 ومتطلبات نظام إدارة الجودة المحددة بواسطة ال مؤسسة للمزيد من المعلومات الملحق رقم 07 يوضح سياسة الجودة في المؤسسة، وأن يكون نظام إدارة الجودة مطبق بفاعلية ويتم المحافظة عليه.

حسب الإرشادات التوجيهية الصادرة من معهد المدققين الداخليين فإن قسم التدقيق الداخلي يجب أن ينفذ ما يسمى بالتدقيق ما قبل التصديق على شهادة إيزو وهذا يعني أنه:

- يمكن للتدقيق الداخلي أن يدقق عمليات إدارة الجودة الشاملة.
 - تبادل الأفكار مع أعضاء التدقيق الداخلي قد يخلق فرصا للتحسين المستمر.
 - يمكن لنظام الجودة أن يوفر مدخلات للتدقيق الداخلي.
 - يمكن للتدقيق الداخلي أن يقوم بدور الناصح والمرشد لإدارة الجودة.
- إدارة التدقيق الداخلي: رغم غياب خلية للتدقيق الداخلي في المؤسسة إلا انه للتدقيق الداخلي تنظيم إداري يتكون من المدير، المشرف والقائمين بعملية التدقيق الداخلي.

❖ **مدير التدقيق الداخلي:** لعدم وجود خلية تدقيق داخلي، فمدير الجودة هو بمثابة مدير التدقيق الداخلي ومن مهامه:

✓ إعداد البرامج العامة للتدقيق الداخلي.

✓ إختيار مشرف و فريق التدقيق الداخلي.

✓ المصادقة على التقرير.

❖ **المشرف عن التدقيق:** إن المشرف على التدقيق (رئيس فريق التدقيق) هو أحد مسؤولي الجودة ويقوم بـ:

✓ إعداد خطة التدقيق.

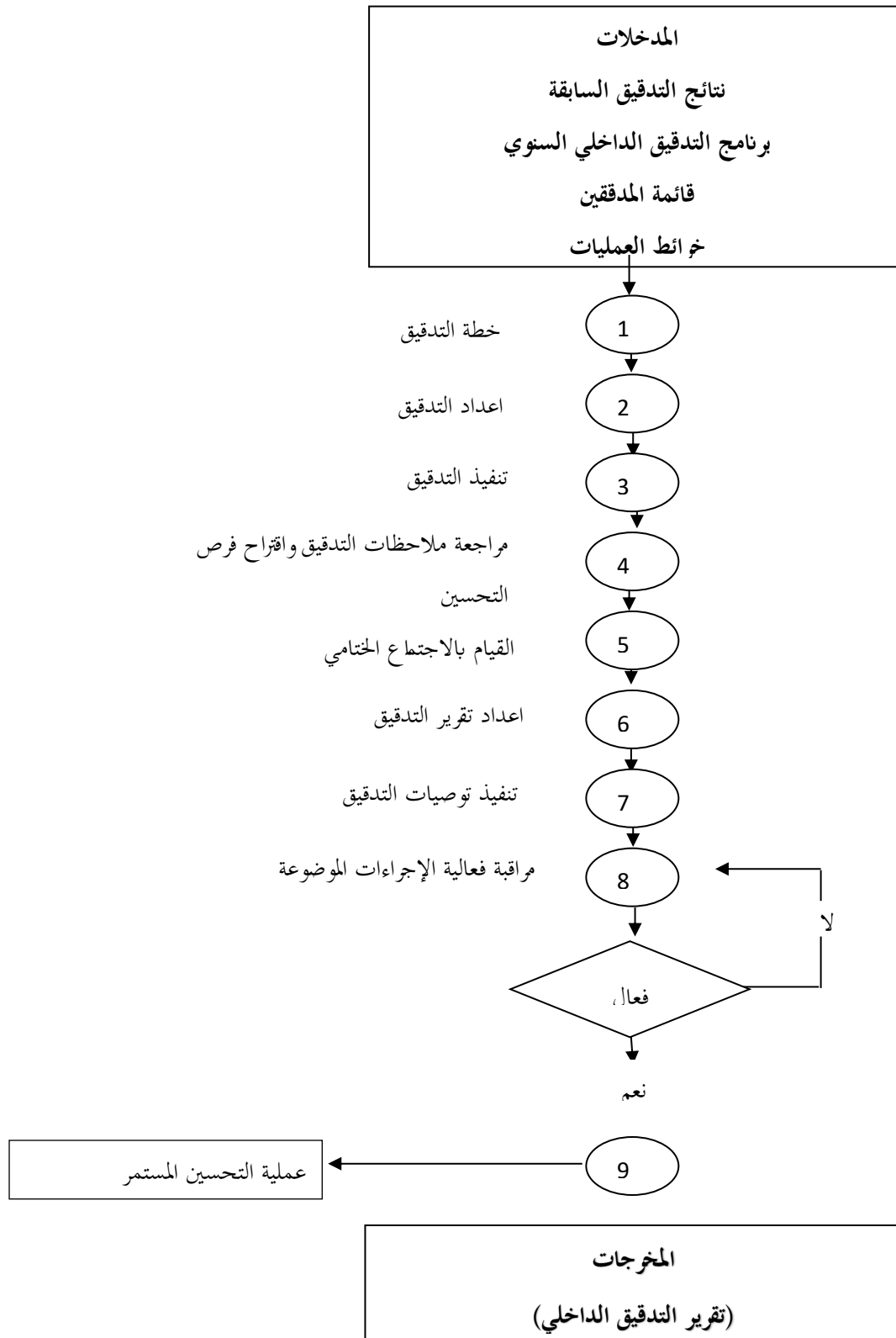
✓ التنسيق بين مهام التدقيق.

✓ المشاركة في إعداد وتنفيذ التدقيق.

✓ تقييم الاحتياجات من الإجراءات التصحيحية والتحسينية ثم اعداد تقرير التدقيق.

من خلال الشكل الموالي نوضح عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة:

شكل رقم (8): عملية التدقيق الداخلي



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المقابلة

يتم القيام بمهمة التدقيق الداخلي وفقا لمعيار الإيزو ويتكون فريق التدقيق الداخلي عادة من مسؤول التدقيق ومساعدين اثنين. وتتراوح مدة العمل الميداني بين يومين إلى ثلاثة أيام في مرحلة الإعداد والتخطيط يتم تحديد الأهداف وفقا لنسب وبنود عدم المطابقة التي تمت ملاحظتها في التدقيق المتعلق ب(السنة N-1) كما يتم تحديد فريق التدقيق وشرح المسؤوليات، وفهم مجال التدقيق من خلال الاستبيان الاستقصائي.

ترك المؤسسة مجالاً للجهة الخاضعة للتدقيق لتحضير المستندات والوثائق المتعلقة بالمهمة، بحيث تقوم الإدارة المركزية للشركة الأم بإرسال نسخة من وثيقة الأمر بالمهمة إلى مؤسساتها الفرعية أو للجهة الخاضعة للتدقيق قبل البدء بعملية التدقيق بفترة محددة لتعلمهم بأهداف المهمة وكذا تاريخ بدايتها ونهايتها. بحيث تحرص على تسهيل مهمة التدقيق من خلال توفير كل المستلزمات والإمكانات اللازمة للتنفيذ الجيد للمهمة.

ويعتمد التدقيق الداخلي في أدائه على جمع المقومات اللازمة المستخدمة والتقنيات المتعددة المتمثلة في: (مسار التدقيق، الملاحظات الشخصية والمادية، أدوات الاعلام الالي، الهيكل التنظيمي، برمجيات المعلوماتية...)، ومن خلال هذه المقومات يعمل المدقق بمراجعة مدى سلامة وثقة البيانات والمعلومات الداخلية المتداولة في المؤسسة التي طلب منه تدقيقها لأن المدقق لا يمكن أن يملك كل الصلاحيات في التدخل في أمور تسيير المؤسسة، لكنه في نفس الوقت قد يشارك المدقق الداخلي للمؤسسة في اتخاذ القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كم خلال اعتماد إدارة المؤسسة على نتائج تقاريره المسلمة لهم، كما يتم الأخذ منه بعين الاعتبار بعض الاقتراحات والتوصيات في أعمال المؤسسة لإيجاد الحلول التي تعطي أفضل النتائج الممكنة وتحسين جودة تسييرها.

ويتعرض المدقق الداخلي في عمله داخل المؤسسة إلى مجموعة من العوائق التي تؤثر على أدائه وتزيد من حدة مسؤوليته وكل هذا لا يساعده في تأديته للعمل المنسوب إليه مثل:

- الاستقلالية المحدودة للمدقق وصعوبة اللجوء إلى تقديم الطعون حول القرارات المتخذة من قبل الإدارة.

- تخوف الموظفين التقنيين والإداريين من أعمال التدقيق لإمكانية اللجوء إلى معاقبة أفراد الجهات والمصالح والمسؤولين بعد تفتيشية المدقق لأعمالهم، مما يتسبب في التهرب أو محاولة إخفاء للمعلومات الحساسة والوثائق عنه.

وهذا ما ينتج عدم استقرار في عمل المدقق الداخلي في المؤسسة وخلق الضغط والتوتر لدى المصالح المعنية بالتدقيق في عملها مما يعرقل عمليات اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات اللازمة وكذا إعطاء الحالة التي تقف عليها المؤسسة.

المطلب الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة

عند إنشاء المؤسسة سنة 2013، تم وضع نظام المعلومات بناء على احتياجات المؤسسة ووظائفها، وبمشاركة كل من المدير العام للمؤسسة ومصالحة المعلوماتية، بهدف السماح بسهولة انتقال المعلومات بين مختلف المصالح والمديريات، حيث اعتمد في الأول على مختلف وسائل الاتصالات كالهاتف والفاكس للحصول على المدخلات ويتم معالجتها عبر الوسائل المعلوماتية (الحواسيب) رغم قلتها في ذلك الوقت وأيضاً المستندات الورقية، لتخرج في شكل تقارير ووثائق ورقية يتم طباعتها ومعاودة إرسالها عبر الفاكس والبريد، وكل هذا كان يستهلك الكثير من الجهد والوقت ومصاريف تنقل المعلومات والبيانات اليومية.

حيث كان نظام المعلومات يتميز بصعوبة انتقال المعلومات، نظرا لمحدودية التكنولوجيا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة منها والخاصة، حيث كانت المؤسسة تتلقى العروض عبر قنوات البريد والفاكس والمجلات المختصة، والمعالجة كانت تأخذ وقتا طويلا لقلّة استعمال الحواسيب والاعتماد على المستندات الورقية، والاتصالات بالهاتف الثابت (غير المحمول)، ثم بعث الملفات المدروسة عبر الفاكس والبريد العادي، ما يضيع الكثير من الفرص خاصة إذا ما كانت المؤسسة صاحبة العرض لا تتوفر على الفاكس أو بعدها الجغرافي.

كذلك هو الحال بالنسبة للاتصالات الداخلية بين وظائف المؤسسة، فكان نظام المعلومات المطبق يتميز بالكثير من مضیعة الوقت والجهد في التنقل بين المصالح والمديريات، فلم تكن معطيات المشاريع تأتي في الوقت المناسب لغياب الانترنت والهاتف النقال ما يزيد من صعوبة التنسيق في المشاريع خاصة البعيدة منها، كذلك غياب سياسة واضحة لتطبيق نظام المعلومات في المؤسسة ومحدودية التحكم في الحواسيب، وضعف شبكات الاتصال، ما زاد من صعوبة إنجاز المهام. ولم تكن الوظائف تضم أنظمة وبرامج خاصة للقيام بمهامها، فاقترنت على الهاتف الثابت والفاكس وبرنامج معالجة النصوص (الورد Word) وبرنامج إدراج الجداول (الاكسيل Excel) والكثير من الورق.

في الوقت الحالي، تطورت نظم المعلومات المطبقة في المؤسسة بشكل هائل، فلم تعد مقتصرة على الورق والفاكس، بل تعدت ذلك وأصبحت تعتمد أساسا على الحاسوب وشبكة الانترنت والهاتف الرقمي، حيث تتوفر المؤسسة على أكثر من 12 حاسوب مكتبي إضافة إلى عدد معتبر من الحواسيب المحمولة وآلات الطباعة والتصوير، 2 خوادم (سيرفرات)، معدات الشبكات المختلفة إضافة إلى الهواتف من نوع IP والهواتف المحمولة. وكل هذه التجهيزات أصبحت تخلق السهولة في تبادل المعلومات داخل المؤسسة وتوفر الجهد والوقت وتكاليف العمل الإداري مما تعطي نتائج أفضل وأسرع مما ذي قبل.

مهام وظيفة المعلوماتية والاتصال في المؤسسة:

ان المسؤول الأول عن نظم المعلومات في المؤسسة هي مصلحة المعلوماتية والاتصال التي تندرج تحت تنظيم المديرية الإدارية والمالية حيث يمكننا تلخيص مهامها في النقاط التالية:

✓ السهر على تنصيب، وضع، تحسين وتفعيل نظم المعلومات في المؤسسة كالشبكات، الموقع الالكتروني، قواعد البيانات، الخوادم وغيرها.

✓ القيام بملتقيات ومحاضرات تحسيسية دورية حول المعلوماتية لفائدة الوظائف.

✓ الحفاظ على سرية المعلومات.

✓ وضع و تحديث قواعد البيانات و حمايتها.

✓ السهر على تطبيق العمليات الخاصة بنظام الجودة الموضوع في المؤسسة.

✓ المشاركة في إعداد و تطوير البرامج و الحلول المتعلقة بالشبكات.

✓ السهر على صيانة المكونات المادية و البرمجية لنظام المعلومات.

✓ السهر على حماية المعدات من التلف بسبب الكهرباء.

✓ السهر على تطبيق اللوائح المتعلقة بالصحة، الحماية و الأمن في المؤسسة.

✓ ضمان السير الجيد للشبكات.

✓ المشاركة في إعداد الحلول التقنية في إطار المشاريع.

البرامج المعلوماتية المستخدمة في مؤسسة "بسكرية":

تلجأ مختلف المؤسسات الاقتصادية الى استعمال البرامج المحاسبية لكونها من أهم الأدوات التي يجب أن تتوفر عليها في حواسيبها مهما كان حجم التدفقات المالية للمؤسسة، وكذلك السهولة والسرعة التي توفرها هذه البرامج في انجاز المهام وتسجيل البيانات والعمليات المحاسبية وإصدار القوائم المالية في أي وقت لاتخاذ القرارات المناسبة التي تساعد المؤسسة في التسيير الأمثل لمهامها.

برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPA": يعتبر من أفضل وأشهر البرامج المحاسبية وأحب البرامج والأكثر استخداما بين المحاسبين وهو البرنامج المعتمد به في مؤسسة "بسكرية"، وهذا البرنامج من تطوير مؤسسة DLG للبرمجيات والتسيير. كما يقدر سعره ابتداء من 78.000 دج دون رسوم، والملحق رقم (3) لبرنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPA" يمتلك هذا البرنامج عدة مميزات أهمها:

✓ إمكانية انشاء عدد لا منتهى من الحسابات واليوميات المساعدة حسب حجم الشركة ومتطلباتها.

✓ لا يتطلب البرنامج حواسيب ذات قدرة كبيرة (Win 98 أو أكثر).

✓ سهولة ومرونة كبيرة في تسجيل البيانات المحاسبية.

✓ إمكانية جلب البيانات من قواعد بيانات أخرى.

✓ إمكانية حفظ البيانات بصفة الية.

✓ إمكانية العمل بالبرنامج على الشبكة مع تحكم كامل في صلاحيات كل مستخدم.

✓ حل المشاكل التقنية والتنبيه بالخطأ بصفة مباشرة عند حدوثه.

يتم التسجيل المحاسبي وفق لنظام المعلومات المحاسبي الآلي "PC COMPA" وفقا للطرق الآتية:

- (1) يقوم المحاسب بإدخال كلمة المرور الخاصة به.
- (2) نقر على التبويب محاسبة عامة.
- (3) تظهر لنا قائمة إدخال البيانات نقر على (Pièce) ، ونختار من القائمة (Nouvelle Pièce) .
- (4) ثم نقر على (Libellé Pièce) نختار منه (ACHAT) والتي تدل على العمليات المتعلقة بالشراء والبيع وتقديم الخدمات.
- (5) نذهب إلى (Type Pièce) ونختار من القائمة (Achats) .
- (6) نقوم بإدخال كل البيانات المتعلقة بالفاتورة.
- (7) ثم نذهب إلى (Mouvements) ونسجل فيها العملية، رقم الحساب، مبلغ المدين (Débit) ثم نقر على (Ajouter) تنتقل المبالغ تلقائياً إلى المدين والدائن، والفارق بين المبلغين يظهر في (Solde Pièce) .

الملحق رقم (4) لواجهة برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPA"

ثم نذهب إلى (Mouvements) ونسجل فيها العملية، رقم الحساب، مبلغ المدين (Débit) ثم نقر على (Ajouter) تنتقل المبالغ تلقائياً إلى المدين والدائن، والفارق بين المبلغين يظهر في (Solde Piece) .

الملحق رقم (5) برنامج الاجور "PC PAIE"

المبدأ الأول لهذا البرنامج هو حساب الأجور بالنسبة للراتب الأول للموظف، يعين المستخدم له الراتب الأساسي والمعلومات الثابتة والعناوين وما إلى ذلك. بعد ذلك، يتم اعداد كشوف الرواتب لهذا الموظف، ويقدم "PCPAIE" نفس المعلومات مثل الشهر السابق، مع المسؤولية المحتملة للمستخدم لإجراء التغييرات إذا لزم الأمر التي تتمثل في الغيابات والعطل الأكاديمية وغيرها.

ويقوم مسير مصلحة المستخدمين في تسيير أجور العمال بمجموعة من الاجراءات أهمها ما يلي:

✓ يقوم قبل أسبوع تقريباً من نهاية كل شهر بإعداد ما يسمى (مسير الرواتب) لجميع الموظفين العاملين في الشركة، طريقة إعداد هذا المسير تختلف باختلاف سياسة الشركة.

✓ يتم إدخال واطافة كافة القيم والبيانات المالية لكل موظف والتي تمت خلال هذا الشهر (والشهور الماضية في حال لم تتم اضافتها في المسيرات السابقة).

✓ بعد الانتهاء من حساب الاستحقاق الشهري للموظفين يتم ارساله للمدير المختص لتوقيعه واعتماده وارساله بعد ذلك للشؤون المالية ليتم صرف المستحقات الشهرية (الرواتب).

كما يقوم مسؤول مصلحة المستخدمين بإدخال كل المعلومات الشهرية المتعلقة بالعامل من:

✓ عدد أيام العمل؛

✓ نسبة العلاوة الجماعية؛

✓ نسبة العلاوة الفردية؛

✓ عدد أيام العطل؛

✓ الغيابات؛

✓ الساعات الإضافية؛

✓ الاقتطاعات (قرض اجتماعي، قرض حيازة سيارة وغيرها)؛

✓ علاوات أخرى.

✓ بعد أن يدخل كافة المعلومات يقوم النظام بمعالجتها وتكون مخرجاته :

✓ كشف الأجر لكل عامل ولكافة العمال؛

✓ جدول أو كشف الاقتطاعات؛

✓ جدول أو كشف الاشتراكات في الضمان الاجتماعي؛

✓ جدول أو كشف الاشتراكات في الصناديق الأخرى؛

برنامج الجدولة "EXCEL": هو برنامج خدمي من إنتاج شركة Microsoft، يتيح للمستخدمين تنظيم وتنسيق وحساب البيانات باستخدام صيغ مختلفة عبر نظام الجداول، ويتميز بالقدرة على إجراء العمليات الحسابية الأساسية واستخدام أدوات الرسوم البيانية وإنشاء الجداول المحورية وإنشاء وحدات ماكرو وغيرها من الخصائص.

تستخدم مؤسسات الأعمال الصغيرة جداول بيانات MS Excel لتخزين معلومات الاتصال الخاصة بعملائها، تعمل هذه البيانات تعد كقاعدة بيانات للعملاء ويمكن للمؤسسة الاستفادة من هذه المعلومات للاتصال بعملائها. وتتمثل ميزة تخزين هذه المعلومات في ورقة MS Excel في أنه على الرغم من تحديث أوراق العمل أو إضافة حقول جديدة إلى الورقة إلا أنها لا تؤثر أو تغير المحتوى الموجود في خلايا جدول البيانات الأخرى.

كما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في استخدام برنامج جداول البيانات MS Excel لتنفيذ أنشطتها المحاسبية. بحيث يمكنهم إنشاء برنامج محاسبة أساسي أو دفتر حسابات يتيح لهم تتبع المعاملات المالية للمؤسسة. لجعله أكثر فعالية، كما يمكن المحاسبين إدخال ودائعهم ونفقاتهم بهذه الطريقة ويتيح لهم البرنامج مرونة لإنشاء المخططات والرسوم البيانية بمرور الوقت لمقارنة إيرادات ونفقات الأعمال.

ويسمح هذا البرنامج بمتابعة مبيعات المنتجات بالكامل وتصميم الخطط التي تعزز مبيعاتهم في السوق بفعالية. من خلال الحفاظ على المسار الكامل للمنتج بالحصول على فكرة واضحة عن التقدم الذي أحرزته الأعمال التجارية خلال الفترة الزمنية المحددة وتساعدهم أيضاً على تحديد اتجاهات المبيعات العالية والمنخفضة للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

كما يساعد برنامج Excel مراقبة الأداء وإعداد التقارير بفعالية وبسهولة بين مصلحة التجارة ومصلحة المحاسبة وإدارة الموارد البشرية.

المبحث الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بجودة نظام المعلومات المحاسبية

من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة عن أهمية التدقيق الداخلي في إعطاء الجودة للنظام المعلوماتي المحاسبي في المؤسسة من أجل الحفاظ على نظام سير العمل وكذا تفاعلي معوقات عمل المدقق الداخلي، ومن خلال هذه الفكرة نتطرق الى علاقة التدقيق الداخلي بجودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة. وسنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: علاقة التدقيق الداخلي بتنظيم الوثائق

لا شك أن التطوير والتوسع السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات قد نتج عنه تنوع أوعية المعلومات وتراكم الوثائق والمعلومات بما أدى إلى ضرورة تنظيم الوثائق كمرجعية لاتخاذ القرارات المناسبة داخل إدارة المؤسسة، حيث تكتسب كل معلومة أهميتها الخاصة في مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة إزاء ما يعرض عليهم من مهام، وكون هذه المعلومات موجودة في الوثائق الإدارية فإنها تسهل عملية اتخاذ القرارات، بحيث يصعب اتخاذ القرارات السليمة والصائبة، إلا إذا كانت صحة المعلومات سليمة، منظمة ومكتملة لدى المسيرين والمسؤولين وخاصة المدققين الداخليين. وتساعد عمليات التدقيق المدراء وغيرهم من المسؤولين المشرفين على الكيان المسؤول عن إعداد التقارير على تقييم مدى متانة المعلومات المالية المعدّة من قبل الإدارة والحصول على رؤى مهمة حول الضوابط المالية للكيان والمخاطر ذات الصلة.

وتكتمل صحة المعلومات إلا إذا كانت الوثائق منظمة ومرتبّة، ولا يمكن لأي مؤسسة أن تطور من جودة عملها الإداري وأعمالها بدون معلومات وبالتالي بدون أرشيف، علاوة على ذلك فإن التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات وإدخال الحاسوب في العمل الإداري قد أدى إلى زيادة الأهمية بتنظيم الوثائق باعتبار أن أي قاعدة بيانات ومعلومات تحتاج إلى وثائق منظمة ومرتبّة لإدخال بياناتها ومعلوماتها في الحاسب الآلي. وهذا ما يساعد في كفاءة عملية التدقيق الداخلي بإعطائها السهولة والمرونة اللازمة في طلب المستندات والبيانات المالية مما يوفر الوقت ويعطي المدقق الداخلي راحة أكبر في التعامل مع عملية التدقيق المسندة إليه.

المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي باستعمال التكنولوجيا

كان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نظم المعلومات المحاسبية العديد من المشاكل، حيث ساعد على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش وانتشار فيروسات الحاسبات، إلى الحد الذي يؤثر على مصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي، وهو الأمر الذي يتطلب الاعتماد على وسائل تقييمية مستقلة تركز على مبادئ محددة لهذا الغرض والمتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية.

❖ أثر التكنولوجيا المعلوماتية على التدقيق الداخلي:

يرتبط التدقيق بالحاسبة ارتباطا وثيقا، فأى تغيير في أحدهما سوف يؤثر على الآخر، ومن ثم لقد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي على أغراض ومنهجية ومعايير وأساليب وإجراءات التدقيق بشكل ملحوظ، ولقد تناول علماء الحاسبة والتدقيق والمنظمات المهنية المعنية بذلك، وصدرت العديد من القرارات والتوصيات والمعايير التي تساعد المدققين في هذا الصدد. وسوف

نتناول فيما يلي إلى أهم معالم هذا التأثير كمقدمة لبيان الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويسعى المدقق في ظل استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة العمليات المالية إلى الحصول على مزيد من أدلة الإثبات الكافية للاطمئنان من صحة البيانات الداخلة وسلامة التشغيل، ومن دقة وأمانة وموضوعية المعلومات الخارجة، ولتحقيق هذه الغاية يستخدم مجموعة من الأساليب والتي يسهل الحاسوب من استخدامها من أهمها ما يلي:

✓ التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية العادية والمتطورة والتي يتعدى استخدامها في ظل التشغيل اليدوي؛

✓ استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في اختيار العينات وتقويمها؛

✓ أسلوب الضبط والتحكم الذاتي للتأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية وموضوعية المعلومات الخارجة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بمنهج وأساليب نظرية النظم؛

✓ تصميم برامج الكمبيوتر لإبراز الأرقام الشاذة في البيانات والمعلومات لإعطائها مزيداً من الاهتمام و التركيز وجمع مزيد من الإيضاحات حولها؛

✓ أسلوب العرض والإفصاح البياني في إعداد القوائم والتقارير المختلفة؛

✓ أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات دورة في التصويب والتطوير والتحسين إلى الأفضل.

كما يلجأ المدقق الداخلي بمجموعة من الإجراءات في ظل استخدام المعالجة الآلية للمعلومات التي يقصد بها تلك الممارسات أو إجراءات التدقيق التي يجب على المدقق القيام بها لتحقيق أهداف التدقيق. ولا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات التدقيق في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام التدقيق لذلك فإن التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن تشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين، الأجهزة، البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد للمدقق في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات تدقيق مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظراً للأسباب التالية:

✓ عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية مما يضطر المدقق إلى استخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية؛

✓ لا يمكن للمدقق قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة التدقيق؛ ✓ هناك احتمال كبير لوجود تلاعب وإخفائه في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لذلك فإنه يجب الاهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات نظراً لأهميتها في الحكم على مدى الاعتماد على أدلة إثبات التدقيق؛

✓ تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال.

❖ أهداف التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات:

إن استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية :

- **الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المنشأة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على المنشأة.

- **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

- **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

- **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد يتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

❖ مراحل مهمة التدقيق الحاسوبي لتطبيق مهمة التدقيق المالي:

ترتكز مهمة التدقيق الحاسوبي لمساندة مهمة التدقيق المالي على عمليتين أساسيتين هما فحص الرقابة 2 الداخلية، وفحص تطبيق أو عدة تطبيقات ويتبع المدقق مرحلتين هما:

- **مرحلة جمع المعلومات:** تهدف إلى فحص الرقابة الداخلية العامة الحاسوبية لتقييم ملائمة الرقابة في مصلحة الإعلام الآلي ويسمح بتقديم نظرة عن مستوى الرقابة الداخلية في نظام المعلومات. خلال هذه المهمة يقوم المدقق الحاسوبي بفحص تتابع الأعمال خلال التنظيم الحاسوبي، عمليات الاستغلال حول بيئة نظام الاستغلال، أعمال تطوير وصيانة التطبيقات، تسيير الأمن الحاسوبي، تسيير الاحتفاظ ومخطط استمرارية الاستغلال.

- **الرقابة على التطبيقات:** إن الرقابة على التطبيقات الحاسوبية هي الرقابة المعتمدة لاكتشاف والتبليغ عن الأخطاء والتجاوزات التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية. يتم تنفيذ الرقابة على التطبيقات على مستوى الدورة أو العملية وغرضها تحقيق أهداف الرقابة

درجة استيعاب التسجيلات، دقة التسجيلات، مصداقية التسجيلات، وامن الدخول إلى التسجيلات)، وخلال هذا الفحص يركز المدقق أعماله على فحص رقابة الإدارة، الدخول، المدخلات، الرد، والمعالجات.

❖ دور البرامج في عملية التدقيق:

تعتبر برامج التدقيق العامة بالحاسوب أداة تدقيق يتم تصميمها من طرف المؤسسة أو من طرف جهة خارجية، وتستخدم في عمليات التدقيق المختلفة، ويتكون البرنامج العام من مجموعة من البرامج التي تؤدي مع الوظائف المختلفة لتشغيل البيانات، ويمكن وصف هذه البرامج بأنها معالجات البيانات ويتم استخدام بعض التطبيقات المعينة على نحو متكرر مثل المعاينة العشوائية، الأعمدة الرقمية، حيث يتم برمجتها وتمثيلها في صورة أوامر في البرنامج. وتتميز هذه البرامج بكونها:

- تصمم بطريقة يمكن من خلالها تدريب معظم المدققين على استخدامها حتى في حالة تلقيهم لقدر ضئيل من التعليم في مجال التشغيل الالكتروني؛

- تسمح البرامج العامة من خلال تطبيق برنامج واحد القيام بالعديد من المهام دون تحمل تكلفة تصميم برامج خاصة أو أن يتم تصميمها بشكل غير ملائم. تساعد برامج التدقيق المدقق في الجانب الميكانيكي للتدقيق باعتبارها أداة تسمح بجمع وتحليل عناصر.

أهميتها:

الأدلة وزيادة قدرة المدقق على فهم المعلومات في إطار التدقيق، وتظهر متطلبات التدقيق الميكانيكي فيما يلي:

- الحاجة إلى اختبار الدقة الرياضية للبيانات التي تم فحصها؛
- الحاجة إلى معرفة عناصر مجموعة من البيانات بهدف تحديد معنى المعلومة التي تم فحصها وحتى تتمكن من معرفة كيفية المقارنة بين ما فهمه المدقق وما تعنيه المعلومة فعلا؛
- الحاجة إلى القدرة على مقارنة المعلومات لمعرفة إذا تم استخدام بيانات متشابهة بشكل منسق، والقدرة على معرفة التغيرات في ملف ما بالنسبة للآخر وذلك للحد من المناطق التي سيتم تحليلها؛
- الحاجة إلى تلخيص البيانات للتمكن من القيام بنظرة شاملة على محتواها؛
- الحاجة إلى اختيار العناصر لاختبارها ولتقييم نتائج الاختبارات.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بمخاطر المعلومة

عرفت معايير التدقيق الصادرة عن المنظمات المهنية خطر التدقيق على أنه: " فشل المدقق بدون قصد في تعديل رأيه في القوائم المالية بطريقة ملائمة رغم أن هذه القوائم محرفة تحريفا جوهريا . " ونظرا للآثار البالغة التي أحدثتها نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في عملية التدقيق فقد حاز موضوع خطر التدقيق اهتمام العديد من الجهات المهنية وخاصة أن جودة عملية التدقيق ترتبط بدرجة اكتشاف المدقق للأخطاء والغش (التحريفات) بأنواعها فكلما زادت جودة عملية التدقيق قل خطر التدقيق وابتعدت عن

الغش في اكتشاف الأخطاء مما يعطي الثقة اللازمة للمدقق في إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صحة وصدق القوائم المالية المعدة إلكترونياً.

- **مخاطر التدقيق:** وتتمثل مكونات خطر التدقيق في الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف وفيما يلي نلقي الضوء على هذه المكونات في ظل المعالجة الآلية للمعلومات :

أ- **الخطر الحتمي:** يعتبر الخطر الحتمي من مكونات خطر التدقيق وعوامل أو مؤشرات هذا الخطر لا يمكن تجاوزها عند تخطيط عملية التدقيق ونظراً لهذا الدور فقد عرفت المنظمات المهنية الخطر الحتمي على أنه: "قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية" فالتعديلات في مسار التدقيق المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات تتمثل أساساً في الدليل المستندي للعملية ونظراً لأن المستندات المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت أو قد لا توجد مستندات للمدخلات على الإطلاق في بعض نظم المحاسبة الإلكترونية نظراً لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام لذلك لا بد للمدقق زيارة المنشأة بشكل متكرر أثناء السنة وذلك لفحص المعاملات في الوقت التي ما تزال فيه النسخة المستندية موجودة لدى المنشأة كما يتطلب منه أيضاً أداء اختبارات أكثر من أجل تبرير تقدير الخطر الحتمي أقل من المستوى الأقصى.

ب- **خطر الرقابة:** ويعرف خطر الرقابة على أنه: "احتمال عدم منع أو كشف الأخطاء الجوهرية بواسطة هيكل الرقابة الداخلية بالمنشأة وما يحتويه من سياسات وإجراءات" " هو خطر أو خطأ ذا أهمية في رصيد حساب أو نوع من المعاملات منعزل أو متراكم مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع من المعاملات، لا يتم التنبؤ به أو اكتشافه، وتصحيحه في الوقت المناسب من طرف الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية".

وبما أن هيكل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يختلف عن هيكل الرقابة الداخلية التي تتم بشكل يدوي فإن تقدير خطر الرقابة يتم وفقاً لمناهج مختلفة، حيث أن هيكل الرقابة الداخلية الآلية ينطوي على بعض الضوابط الرقابية الأخرى للوقاية ضد نوعين من الأخطار هما:

- خطر الوصول إلى ملفات البيانات السرية نظراً لإمكانية عدد كبير من الأشخاص الوصول إلى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات. ولتفادي سهولة الوصول إلى النظام يخصص رمز أو كلمة سرية لكل شخص مصرح له باستخدام النظام ولتعليل خطر الرقابة المرتبط بهذه النظم فإن الأمر يستوجب :

- الرقابة الفعالة على كلمات السر؛
- استخدام رموز مركبة من أجل التوصل إلى ملفات البيانات الحساسة ذات الأهمية الكبيرة؛
- تغيير كلمات السر من وقت إلى آخر؛
- يجب توثيق النظم والبرامج والتعديلات فضلاً عن التحقق من أن هذه التعديلات قد تم اعتمادها بشكل دقيق؛
- تحديد الاختصاصات والواجبات فيما يتعلق بعناصر قاعدة البيانات.

- خطر ضياع مسار التدقيق بقصد إخفاء حالات الغش والتلاعب بواسطة المنفذين وذلك من خلال عمليات التحديث الفورية للملفات الرئيسية حيث يتم تحديث الملفات الرئيسية بصفة مستمرة. ولحماية مسار التدقيق من الضياع هناك بعض الضوابط التي تساعد على ذلك ومن أهمها:

- توجيه عناية دقيقة لعملية إعداد المدخلات عند تصميم نظم المعالجة الآلية للمعلومات؛
- تسجيل جميع أنشطة الحاسب في ملف تاريخي؛
- الاحتفاظ بملفات يومية احتياطية من أجل الرجوع إليها وقد تحفظ تلك الملفات على أشرطة أو أقراص ممغنطة .
- يجب أن تتضمن البرامج المستخدمة في عمليات الإضافة أو التعديل أو الحذف أو الحماية الذاتية الكافية ضد أي استخدام من شخص غير مصرح له باستخدام هذه البرامج.

ج-خطر عدم الاكتشاف: "ويقصد بخطر الاكتشاف احتمال فشل المدقق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية المحاسبية".

ويقصد به خطر الرقابة الداخلية التي يستخدمها المدقق لا تستطيع اكتشاف خطأ في رصيد حساب أو نوع من المعاملات منعزل ومتراكم مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع من المعاملات والتي تصبح ذات أهمية. وتجدد الإشارة إلى أن خطر التدقيق يمثل احتمال مشترك لمكوناته الثلاثة (الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف) ويعتبر خطر الاكتشاف العنصر الوحيد القابل للتحكم من قبل المدقق من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية.

حيث يستطيع المدقق التحكم في خطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة.

- **الخطر الحاسوبي:** هي كل حدث يصيب النظام الحاسوبي ويمكن أن يؤدي إلى أضرار أو خسارة المؤسسة. ولمواجهة هذه المخاطر يقوم النظام الحاسوبي بتسيير المخاطر كعنصر أساسي في إجراءات الرقابة الداخلية، وتعرض هذه المخاطر إلى أعمال تحليل وتقييم هدف وضع سياسات الأمن المناسبة. وتكمن مصادر الخطر في:

أ- **المشاكل التقنية:** تتعلق بنقائص البرامج والبيانات، الأعطال أو تدمير الأجهزة، وهي ناتجة عن التعقيد الكبير للنظم الحاسوبية ولتفادي التأثير المباشر لهذه المخاطر لا تكتفي الإدارة بأعمال الصيانة الاعتيادية بل تقوم بتحليل المشاكل ووضع جدول زمني للأعطال والتنبيه بالسياسات الفعالة لضمان استمرارية الاستغلال.

ب- **الأخطاء:** هي الخطر الذي يجب على المؤسسة التصدي له لتحقيق امن وفعالية الإجراءات وعمليات المعالجة وهو ناتج عن ضعف التنظيم، إهمال وتقصير المستخدمين ...

ج- **الكوارث الطبيعية والحوادث:** تتعلق بالحوادث، الفيضانات وعلى المؤسسة وضع معايير امن مناسبة لتفادي وتسيير هذه الحوادث.

د-الإهمال والغش: تظهر من خلال الاختلاس، الغش، السرقة، والتخريب. ويعتبر العامل البشري عامل الخطر الأكثر أهمية لما توفره الأنظمة المحوسبة من ثغرات تسمح بأعمال الغش، الجوسية، واستغلال المعلومات لأغراض شخصية.

- خطر مشكلة نقل ومعالجة البيانات:

من أهم مشكلات نقل البيانات تتمثل في: أخطاء الموظفين، الغش والتلاعب، الخلل في خطوط الاتصال والحرائق والكوارث الطبيعية. وأما فيما يتعلق بمشكلات تشغيل البيانات فتتمثل في: سوء عملية تخطيط التشغيل بسبب عدم توفر قطع الغيار، أو عدم مراقبة خطوط الاتصالات، أو عدم وضع معايير أساليب التشغيل، وسوء جدولة العمل مما يسبب إرباك العمل وزيادة الوقت المخصص أدائه، وسوء الرقابة والإشراف على التشغيل بسبب عدم وجود المعايير التي تمنع مشغل الحاسوب من إجراء أي تعديلات على البيانات، أو عدم وجود المعايير التي تحول دون وجود أخطاء أو تزوير أو استغلال وقت العمل في أداء أعمال شخصية. فمشاكل نقل البيانات يمكن أن تكون ناتجة عن:

- شراء أجهزة الحاسوب من مورد غير جيد، أو أن النظام غير موثوق به.

- عدم وجود كفاءات في المؤسسة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الموجودة.

- مشاكل عند تركيب الأنظمة الجديدة، أو عدم القدرة على تجديد البرامج حسب مستجدات أعمال المؤسسة، وذلك يستدعي التأكد من البرامج ودقتها ومدى ملاءمتها.

نستخلص في هذا المبحث بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات أدى إلى التأثير على النظام المحاسبي، لهذا فالتدقيق الداخلي في ظل المعالجة الآلية للبيانات يتطلب استخدام أساليب واجراءات متطورة تواكب التغيرات الحاصلة في بيئة التدقيق، وكذا على المدقق اكتساب مؤهلات ومهارات في الحاسوب وتوظيفها في عملية التدقيق، يمكن اكتسابها من خلال المعرفة العلمية والدورات التدريبية للتمكن من التعامل مع هذه التكنولوجيا، ولتحقيق الدقة والسرعة في تنفيذ عمليات التدقيق من خلال البرامج المختلفة التي تقوم بقراءة البيانات، واختبار العينات المدروسة وجمع الأدلة، كما تساعد تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية.

مما سبق يمكننا القول بأن للتدقيق الداخلي دور كبير في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، من خلال مساهمتها في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء، فالمدقق يقوم بعملية المراجعة وذلك من خلال أخذ عينات ثم يقوم بمراجعتها والتأكد منها عن طريق الوثائق والأدلة ومنه يمكن القول انه يقوم بمراجعة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، بالإضافة إلى مراجعة كيفية تشغيل ومعالجة البيانات وقيام هذا الأخير بعملية التأكد من صدق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما يمكنه من تشخيص نظام المعلومات المحاسبي.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل أثر التدقيق الداخلي على نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة "بسكرية" للآجر التي تم تعريفها، وبسبب تزايد أنشطة المؤسسة وتنوعها وبسبب التزايد المستمر على طلب تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات الأعمال في المؤسسة، أصبحت المعلومة من أهم موارد المؤسسة وتلعب دورا كبيرا في تحقيق التكامل بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية، لذلك ظهرت الحاجة لمؤسسة "بسكرية" للآجر لولاية بسكرة إلى ضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات ككل المؤسسات لما توفره من مساعدة كبيرة في عمل المؤسسة الإداري والتقني وخصوصا عملية التدقيق الداخلي، كما يمكن الذكر أن ظهور تكنولوجيا المعلومات كان له الأثر البالغ في تطوير نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، حيث أصبحت هذه الأنظمة أكثر فعالية وساهمت في تحسين أداء الأنشطة ورفعت من مستوى كفاءتها وموثوقية المعلومات التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وتفاديا لتعرض المعلومات للمخاطر المحتملة التي من شأنها خلق متاعب لما يطمح اليه المسيرين من عملية التدقيق الداخلي.

خاتمة

لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية الوطنية منذ القرن الماضي تطوراً ملحوظاً وكبيراً حجمها فرض عليها الاهتمام الجدي بوضع استراتيجية تنموية شاملة تعتمد على إمكانياتها الداخلية في مواجهة التحديات الجديدة. ولكي تتمكن هذه المؤسسات من إثبات وجودها وضمان بقائها واستمرارها، ظهرت حاجة الإدارة إلى أساليب وأدوات تسيير جديدة وحديثة تساعد على التحكم بشكل مناسب لأنشطتها، مما أدى إلى ضرورة وضع نظام للرقابة الداخلية فعال بالمؤسسة بحيث يكون في مستوى يجنبها من فقدان الحماية على مواردها وأصولها ومعلوماتها من مختلف التلاعبات والإهمال، فأدى ذلك إلى ظهور وظيفة التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات، وهذه الوظيفة تعتمد على التنظيم المحكم للوظائف وتحديد مسؤوليات المصالح، وعلى نظام معلومات محاسبي صحيح وأفراد عمل مؤهلين وأدوات رقابية ملائمة.

ومن خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وحاولنا من خلال الفصلين الاجابة على الاشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات الفرعية، وذلك بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للتعرف على دور التدقيق الداخلي وأهميته في عرض الجودة الملائمة والسليمة لنظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "بسكرة للآجر" بولاية بسكرة.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع بطوره النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوع مسبقاً كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يلعب التدقيق الداخلي دوراً هاماً في الحصول على معلومات صحيحة، موثوقة وخالية من الأخطاء، من خلال تحديد الانحرافات والتلاعبات الناتجة عن كثرة العمليات والمعلومات المتدفقة، وهذا يتم من خلال عمليات التقييم الداخلي لسير عمل مختلف المصالح والأقسام الإدارية والتقنية.
- **الفرضية الثانية:** نظام المعلومات المحاسبية هو القاعدة الأساسية في تنظيم عمل مختلف الوظائف في المؤسسة الاقتصادية، من خلال معالجته للمدخلات وتقديم المعلومات بشكل سريع، دقيق، مبسط ومفهوم، وبأقل التكاليف. مما يحقق تسيير تنقل المعلومات بين مختلف المصالح بالصورة الأمثل.
- **الفرضية الثالثة:** تساهم عملية التدقيق الداخلي في تحسين وزيادة جودة نظام المعلومات المحاسبية، بحيث يساهم التدقيق الداخلي من خلال دوره في تحسين نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وحتى يقوم بدوره الرقابي بفعالية يجب أن تتوفر على محددات الجودة اللازمة، من أجل السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في المؤسسة لإعطاء صورة صادقة عن صحة الحالة المالية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا، والتي تناولت الجانب النظري لدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية، وبعد إسقاط هذا الجانب على الواقع وهو مؤسسة "بسكرة للآجر SARL" لصناعة الحجر الأحمر-بسكرة، تم الوصول إلى النتائج التالية:

■ النتائج النظرية:

بناءً على دراستنا النظرية توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ أن للتدقيق الداخلي أثر كبير في جودة نظام المعلومات المحاسبي، من خلال مساهمته في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.
- ✓ نظام المعلومات المحاسبية جزء لا يتجزأ من تركيبة المؤسسة.
- ✓ تقوم أنظمة المعلومات المحاسبية بمهامها وبوظائفها من خلال تجميع البيانات وتبويبها ثم تتم معالجة هذه البيانات وفق طرق ومعايير تستخدم لتصل في الأخير إلى المستخدم النهائي.

■ النتائج التطبيقية:

وبناءً على دراستنا التطبيقية في المؤسسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر المعلومات سلاحاً سرياً وركيزة أساسية تعتمد عليها المؤسسة محل الدراسة لكونها مورداً استراتيجياً لخلق الميزة التنافسية.
- ✓ عدم وجود برامج خاصة بالتدقيق الداخلي في المؤسسة وهذا ما يعرقل عمل المدقق الداخلي ويصعبه كما يستهلك منه وقت أطول وجهد أكثر.
- ✓ يجب على المؤسسة مراعات تطوير نظام المعلومات المحاسبية لها لأنه يساعد على تحسين الأداء المالي.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، بتوظيف كفاءات شابة.
- من اجل التغلب على العوائق والانفتاح أكثر على التطورات يجب على المؤسسة تقوية علاقاتها مع المؤسسات الأكاديمية.
- حث العمال على ضرورة تطوير الذات من الجانب العملي.

آفاق البحث:

- بعد الانتهاء من معالجة الإشكالية في هذا البحث التي ركزت على التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية ظهرت لنا عدة جوانب واشكاليات جديدة بمواصلة البحث فيها ومنها:
- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء وظائف المؤسسة الاقتصادية.
 - دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
 - دور المدقق الداخلي في قرارات المؤسسة المتخذة.
 - دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر أنظمة المعلومات الالكترونية.

- 1) أحلام بلقاسم كحولي، و خير الدين معطى الله. (01 جوان, 2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة: المؤسسة المينائية لسكيكدة". مجلة الباحث الاقتصادي.
- 2) أمجد البياضة. (09, 2019). مجلة التدقيق الداخلي. الأردن: جمعية التدقيق الداخلي الأردنية.
- 3) حسن فائز حسين. (2018). تحديد أوجه الاختلاف بين المعايير الـ IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- 4) حيدر كريم كاظم. (10, 2021). تكييف معايير التدقيق الداخلي الدولية في الوحدات الحكومية. المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية .
- 5) سعاد شدري، و كهيبة رشام. (01, 2022). أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق الداخلي بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي "دراسة ميدانية من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين". مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- 6) سلمى شبيخي، و مريم رياض. (2021). التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة الشركات ذات المسؤولية المحدودة (س س)". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
- 7) صفية يخلف، و علي سايح جبور. (جوان, 2019). متطلبات تحسين جودة التدقيق الداخلي من أجل ارساء التطبيق السليم لحوكة الشركات . مجلة بحوث الادارة والاقتصاد.
- 8) طلال زغبة، و حسين الأمين شريط. (2018). أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- 9) عبد القادر شيخ، و عفاف خشعي. (12, 2021). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الكشوفات المالية. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت.
- 10) علي سعد، و اللائي الحسومي. (2017). نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار "دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان". مجلة دراسات الانسان والمجتمع.

ثانيا: الكتب

- 1) أمين خالد عبدالله. (2018). علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية). دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2) حمزة فياض. (2011). نظام المعلومات المحاسبية الخوسبة. الخرطوم: الأباي للنشر والتوزيع.
- 3) طلال محمد علي المجاوي، و فؤاد عبد المحسن الجبوري. (31, 07, 2019). نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال. تم الاسترداد من books.google
- 4) فاتح ساحل . (2003). دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر.

المراجع

- 5) محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي. التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، دار عشتار الأكاديمية (IAG) للنشر والتوزيع، بغداد.
- 6) قاسم الحبيشي، و زياد السقا. (2003). نظام المعلومات المحاسبية. الموصل: وحدة الحدايا للطباعة والنشر.
- 7) محمد لمن علوان. (2019). نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 8) محمد يزيد صالح. (بلا تاريخ).
- 9) موزيس بافا. (18, 03, 2022). التدقيق، المحاسبة. تم الاسترداد من **Britannica: www.britannica.com/topic/auditing-accounting**
- 10) هشام عمر حمودي. (2016). استخدام نظام المعلومات المحاسبي الشرعي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- 11) صديقي، م. (2014). المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري **I.A.S/I.F.R.S.** ورقة: دار الهدى.

ثالثا: القوانين والمراسيم

- 1) ديوان الرقابة المالية والادارية . (02, 2020). معايير التدقيق الدولية. البحرين: ديوان الرقابة المالية والادارية .
- 2) معهد المدققين الداخليين. (2017). المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي [IPPF]. جريدة رسمية. معهد المدققين الداخليين: معهد المدققين الداخليين.

رابعا: المحاضرات

- 1) بوحفص رواني. (2018). التدقيق الداخلي والمحاسبي (دروس نظرية). مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق. غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

خامسا: الموقع الالكتروني

- 1) السالم، م. (28, 03, 2019). مال وأعمال/ علم المحاسبة: Retrieved 05 17, 2022, from Sotor: <https://sotor.com/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A/>

- 2) طاحون، أ. م. (25, 12, 2012). الاقتصادي/الصفحة الأخيرة: Retrieved 05 17, 2022, from albayan: <https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-12-25-1.1790840>

سادسا: الاطروحات

- 1) ابراهيم أحمد موسى. (2016). العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير). عمادة الدراسات العليا-كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.
- 2) أيمن ضيف. (2020). أهمية التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك (مذكرة ماستر) "دراسة حالة: بنوك بسكرة". بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

المراجع

- 3) حاج دحو عامر. (2017). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه) "دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر". أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.
- 4) سوفيان بوفروعة. (2021). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير) "دراسة حالة: مجمع ايناجوك فرع الطاهير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
- 5) شيماء غناي، و نور الهدى كحول. (2017). دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (مذكرة ماستر) "دراسة حالة أربع مؤسسات اقتصادية". جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- 6) عايدة ديار. (2019). دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (مذكرة ماستر) "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية أم البواقي". أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- 7) عبد الناصر يعيشي، و محمد أولاد عامر. (2017). أثر استخدام التكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي (مذكرة ماستر) "دراسة حالة: مديرية توزيع الكهرباء والغاز بأدرار". أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.
- 8) عزيز لوجاني. (2020). دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات (أطروحة دكتوراه) "دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 9) محمد سعيد كامل النونو. (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير). غزة، عمادة الدراسات العليا-كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.
- 10) محمد صالحى. (2016). أثر التدقيق الداخلي كالية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة (أطروحة دكتوراه) "دراسة حالة: صيدال خلال الفترة 2010/2015". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 11) محمد لمن علوان. (2016). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه) "دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 12) موسى بن عيسى، و بومدين مكي. (2019). دور نظام المعلومات المحاسبية في تعزيز الرقابة الداخلية (مذكرة ماستر) "دراسة حالة: مؤسسة نفضال التجاري - المسيلة". المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- 13) وفاء مساك. (2015). دور مراجعة الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (مذكرة ماستر) "دراسة ميدانية". الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر .
- 14) صالحى. (2016). أثر التدقيق الداخلي كالية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة (أطروحة دكتوراه) "دراسة حالة: صيدال خلال الفترة 2010/2015". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ملحق رقم (1): البطاقة التقنية لمؤسسة "بسكرية"

S.A.R.L BISKRIA POTERIE

Tel : 033 65 42 97 / e-mail : sarl_eloutaya_poterie@yahoo.com

Siege Social : Zone Industrielle Biskra 07000

Fiche Technique

- 1. Mission :**
FABRICATION DE PRODUITS EN ARGILE NON REFRACTAIRE (BRIQUETERIE)
- 2. Promoteur :** AMOURI LAROUSSE
- 3. Données Techniques :**
 - Permis de construireN° 571 du 07/08/2012
 - Maitre d'œuvre :BET BERCAMA.
 - Entreprise de réalisation :Sarl El - Outaya Poterie.
 - Surface du terrain42 818 m²
 - Surface bâtie.....13 380 m²
 - Autres (parking, circulation et espace vert)..... 2 565 m²
 - Délai de réalisation24 mois
 - Taux d'avancement100 %
 - Date d'achèvement des travaux.....28/02/2013
- 4. Nature de production :**
 - Brique 08 trous.....290 000 tonne/an
- 5. Poste d'emploi à créer :**
 - Cadre08
 - Maîtrise22
 - Exécution178
- 6. Montant d'investissement :**
 -1 977 000 000 D.A
- 7. Impact :** régulation du marché des matériaux de construction et la création des postes d'emplois.

الملاحق

ملحق رقم (2): فاتورة شراء مواد أولية (رقم 0011185)



PETRO BARAKA
Stockage Et Distribution Des Produits Pétroliers

R.C N°: 07/00-0243144 B12 NIF N°: 001207024314486
TIN: 00081035 NIS N°: 001207010008373
Capital Social: 1 000 000 000 DA
Domiciliation Bancaire: BADR BISKRA Agence 393
RIB N°: 003 00393 0002559 300 79



FACTURE N°F.C 0011185

CLIENT		12-05-2022			
C0091 SARI EL OUTAYA POTERIE				N°RE: BCH 1330	
DOIT ZONE INDUSTRIELLE - BISKRA				N°DE:	
Voie BISKRA - BISKRA				N°CI:	
Id Fiscal 000907024287921				Chauffeur : DJAIDER BACHIR	
Article 07018104055					
RC N° 09/B/0242870					
NIS: 00090701004684					
REF	DESIGNATION	QUANTITE	PRIX UNITAIRE HT	MONTANT	
1	CAS OIL LITRES	12 000.00	14.5981	175 177.20	
	TCE			3 600.00	
	TPT			108 000.00	
	TVA 19%			53 803.67	
	Timbre			0.00	
	Romise			0.00	
	TOTAL			340 580.87	

Petro Baraka
مركز التخزين والتوزيع - بiskra
POST 12 MAI 2022
LEKBIR MOHAMMED
AGENT HSE

Arrêtée la présente Facture de Vente à la somme de: TROIS CENT QUARANTE MILLE CINQ CENT QUATRE VINGTS DIX NEUF EUROS ET QUATRE-VINGT-SEPT CENTIMES

ARRÊTÉE A : QUATRE-VINGT-SEPT CENTIMES

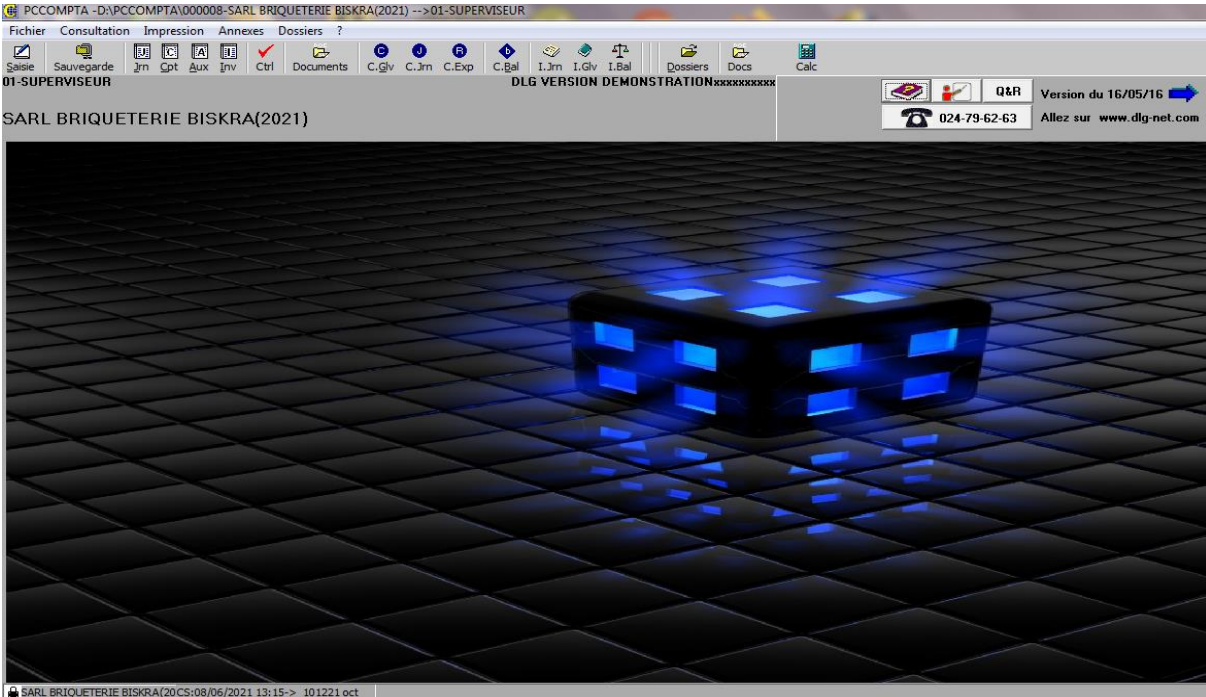
MODE DE PAIEMENT		VISA FOURNISSEUR
CHEQUE		
VIREMENT		
ESPECES		

Lot n° 7 Zone Industrielle Biskra Tél: 033 65 44 15/ 033 65 43 81 Fax: 033 65 41 85/033 65 44 16
Téléphone Clientèle: 06 61 60 29 29
E-mail : petrobaraka@gmail.com/ contact@petrobaraka.com

ملحق رقم (3): برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPTA"



ملحق رقم (4): واجهة برنامج المعلومات المحاسبي "PC COMPTA"



DLG V-D10 PCPAIE 2019



Version démonstration

version <100 salariés version <800 salariés version <400 salariés option réseau version illimitée

